إصدارات مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
كلية العلوم الإسلامية - جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي ـ الجزائر

رسالة
إزالة الشك والإلباس
في نقل ﴿أَلَمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾

تصنيف
عبد الرحمن بن أبي القاسم
المعروف بـ "ابن القاضي" (ت: 1082هـ)

دراسة وتحقيق
د. مختار بن حسين قديري
أستاذ التفسير وعلوم القرآن
كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر

هذا الكتاب

تتضمن هذه الصفحات تحقيق رسالة للإمام أبي زيد عبد الرحمان بن القاضي (ت: 1082هـ)، داني زمانه، وجعبري عصره، وخاتمة الحفّاظ المحقّقين بالغرب الإسلامي، أزال فيها الشّك والإلباس العارِضَين لكثير من النّاس في حكم نقل: (ألم احسب الناس) في فاتحة سورة العنكبوت عند الإمام ورش، اقتصر فيها على ما ذكره فحول هذا الفن؛ كالدّاني في محكمه، وابن نجاح في أصوله، والقيسي في ميمونته، والفخار في درته، والتنسي في طرازه، والشباني في كشفه.

ISBN: 978-9969-574-18-0
9 789969 574180
للطباعة والنشر والتوزيع
سامي

إصدارات مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
كلية العلوم الإسلامية - جامعة الشهيد حمه لخضر ـ الوادي ـ الجزائر

رسالة
إزالة الشك والإلباس
في نقل ﴿أَلَمۡ أَحۡسِبَ ٱلنَّاسُ﴾

تصنيف

عبد الرحمن بن أبي القاسم

المعروف بـ "ابن القاضي" (ت: 1082هـ)

رضـي الله عنـه وأَرْضَاهُ

دراسة وتحقيق

د/ مختار بن حسين قديري

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر

سامي
للنشر والطباعة والتوزيع

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
Laboratory of Algerian scientists contributions to enrich the Islamic studies
كلية العلوم الإسلامية – جامعة الوادي
Faculty of Islamic Sciences - University of El Oued - Algeria
مخبر بحث معتمد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
تحت رقم (70). بتاريخ: 2015/02/21. الرمز: E0780400
الموقع الإلكتروني: https://faculty.univ-eloued.dz/faculty/isi/laboratory/6

- الطبعة الأولى: 1446هـ / 2024م
- رقم الإيداع القانوني: ديسمبر 2024
- ردمك: 978-9969-574-18-0
- عدد الصفحات: 102.
- المقاس: 16.5 × 24 سم.

محفوظة جميع الحقوق ©

- التنفيذ الطباعي:

سامي للنشر والطباعة والتوزيع
ولاية الوادي ـ الجزائر
03214 93 39
0557 97 44 43
imp.alwady@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فالقرآن الكريم كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي تعهد الله سبحانه وتعالى بحفظه فقال: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ** ﴾ [الحِجر:9].

ومن حفظ الله لكتابه أن سخر له فحول العلماء في علم الرسم والضبط والتجويد والقراءات؛ كالإمام الداني وأبو داود والقيسي وابن القاضي وغيرهم الذين ضبطوا لنا كيفيات أداء كلمات القرآن الكريم؛ من مدّ وإمالة، ومخارج وصفات، وغيرها، التي أصبحت المصدر الرئيس في تجويد القرآن الكريم.

والـمُطالِع في كتبهم يظهر له شدّة عنايتهم بضبط المصاحف والتدقيق في أدائها، ومن هذا المنطلق وللوقوف على جهود عَلَم من أعلام المغرب الإسلامي في رسم المصحف الشريف وتجويده، كان هذا الكتاب الذي قصدت من ورائه

تحقيق مخطوطة رسالة "إزالة الشّك والإلباس في نقل ﴿ أَلَمۡۖ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾" وإخراجها للنور لخاتمة المحقّقين في علم القراءات بالمغرب الإمام أبو زيد عبد الرحمن المعروف بابن القاضي.

وقد قمت بتقسيم هذا التحقيق إلى قسمين؛ الأول: الدراسة، وتتضمن ثلاثة محاور؛ الأول: التعريف بمصطلحات العنوان، والثاني: التعريف بالإمام أبي زيد ابن القاضي، والثالث: التعريف بالرسالة وموضوعها، والرابع: في وصف المخطوطات ومنهج التحقيق، والقسم الثاني يتضمن النّص المحقق للكتاب، يتبعه فهرس الأعلام ومصادر الدراسة والتحقيق، وفهرس الموضوعات.

وفي الختام أحمد الله سبحانه الذي وفقني لتحقيق هذه المخطوطة، ومنَّ عليَّ بإكمالها، وأن يرحم مؤلِّفها الإمام ابن القاضي الذي أثرى المكتبة القرآنية بعشرات المؤلَّفات القيّمة والمفيدة التي عمّ بها النفع وانتشرت في بلدان المشرق والمغرب.

كما أشكر كلَّ من مدَّ لي يد العون لإنجازها، وأخصُّ بالذكر البروفيسور عبد الكريم بوغزالة حفظه الله، الذي وفَّر لي نُسخ المخطوطة، فجزاه الله خيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د/ مختار بن حسين قديري

وادي سوف(الجزائر)حرسها الله

14 جمادى الثانية 1446هـ=13 ديسمبر 2024م

القسم الأول:
قسم الدراسة

ويتضمن:

1. التعريف بمصطلحات البحث
2. التعريف بالإمام أبي زيد ابن القاضي
3. التعريف بالكتاب المحقَّق
4. التعريف بالنسخ المخطوطة

1. التعريف بمصطلحات البحث

قبل الدخول في الموضوع، رأيت من الضروري التعريف بمفهوم النقل الذي هو أحد تغيّرات الهمزة، وورد ذكره في عنوان هذا المخطوط، من خلال النقاط الآتية:

1.1. تعريف الهمز:

لغة: جمع همزة، ويأتي في اللغة بعدة معانٍ منها: الدفع، الضرب، الغيبة، الغمز[1].

اصطلاحا: "سُمِّي الحرف المعروف همزة لأن الصوت يدفع به عند النطق به لكلفته على اللسان"[2].

2.1. أصول الهمز:

الأصول الخمسة للهمز الوارد حُكمها في القراءات العشر، هي:

---

(1) يُنظر: لسان العرب (7/ 316).

(2) النجوم الطوالع (ص51).

1.2.1. التحقيق:

لغة: مصدر حقّقتُ الشيءَ تحقيقاً، إذا بلَغتُ يقينهُ[1].

اصطلاحا: التحقيق ضد التسهيل، وهو الإتيان بالهمزة والنطق بها على كامل صورتها وصفاتها[2].

2.2.1. التسهيل:

لغة: هو نوع من التخفيف والتيسير والتسهيل[3].

اصطلاحا: "عبارة عن النطق بالهمزة بين الهمزة وحرف مد، أي جعل حرف مخرجه بين مخرج المحققة، ومخرج حرف المد المجانس لحركتها، فتجعل المفتوحة بين الهمزة المحققة والألف، وتجعل المكسورة بين الهمزة والياء المدية، وتجعل المضمومة بين الهمزة والواو المدية"[4].

---

(1) يُنظر: لسان العرب (10/ 49).

(2) يُنظر: القواعد والإشارات (ص 49).

(3) يُنظر: لسان العرب (11/ 349)، والمعجم الوسيط (1/ 458).

(4) يُنظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص 23).

1.2.3. الإبدال:

لغة: يقصد به تغيير الشيء بشيء آخر مكانه[1].

اصطلاحا: إبدال الهمزة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها، فتُبدل بعد الفتح ألفاً، وبعد الكسر ياءً، وبعد الضم واواً[2].

1.2.4. الإسقاط:

لغة: هو من سقط، وهو الوقوع أو الإزالة عن المكان[3].

اصطلاحا: هو إعدام إحدى الهمزتين المتلاصقتين بحيث لا تبقى لها صورة، وينقسم إلى قسمين: حذف الهمز مع حركته، وهذا القسم هو الذي يعبر عنه بالإسقاط غالبا، وحذفه بعد نقل حركته وهو النقل الذي سيأتي بيانه[4].

1.2.5. النقل:

سيأتي التعريف به وبيان حكمه عند الإمام ورش في النقطة الموالية.

---

(1) يُنظر: لسان العرب، (11/ 48)، والمعجم الوسيط (1/ 144).

(2) يُنظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص 24).

(3) يُنظر: لسان العرب (12/ 241، 242).

(4) يُنظر: الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص 25).

3.1. النقل وأحكامه عند الإمام ورش:

1.3.1. تعريف النقل:

لغة: تحويلُ الشيء من موضع إلى موضع[1].

اصطلاحا: "نقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها[2]، فإن كانت الهمزة مفتوحة فُتح السّاكن، أو مضمومة ضُم السّاكن، أو مكسورة كسر؛ كالأرض و(مَن أَسَّس) والإيمان[3].

2.3.1. شروط النقل عند الإمام ورش:

ذكر ابن الجزري للإمام ورش شروطاً لنقل حركة الهمز للساكن قبلها، وهي[4]:

---

(1) يُنظر: لسان العرب، (11/ 674)، والمعجم الوسيط (2/ 948).

(2) النشر (1/ 408).

(3) القواعد والإشارات (ص 49).

(4) وذلك احتراز من أن يكون متحركا، مثل قوله: ﴿ وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا ﴾ [المائدة: 113]، ولا يُنقل إلى متحرك لأن الحرف الواحد لا يقبل حركتين(يُنظر: حلة الأعيان (ص680).

- أن يكون الحرف المنقول إليه ساكناً، فلا يصح النقل إلى المتحرك[1].
- أن يكون آخر الكلمة[2].
- أن يكون صحيحا، والمراد بالصحيح ما ليس حرف مد ولين[3].
- أن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى[4].

(1) مثاله: قوله تعالى: ﴿ قَدْ اَفْلَحَ الْمُومِنُونَ ﴾ فالدال ساكن، فإذا نقلنا إليه حركة الهمزة يصير هكذا : "قَدَ اَفلَحَ" بفتح الدال.

(2) أي: أن يكون الحرف المنقول إليه واقعا قبل الهمزة، أما إذا وقع بعدها فلا نقل في مثل: ﴿أَن نأكل مِنْهَا﴾

(3) احتراز من أن يكون حرف علّة، مثل : ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ﴾ [التحريم: 6]، لأن حرف المد يقوم مقام الحركة، فهو في حكم المتحرك، فكما لا ينقل إلى متحرك لا يُنقل إلى حكم المتحرك (يُنظر: حلة الأعيان (ص680)).

(4) وذلك احترازا من الساكن المتصل مع الهمزة في كلمة واحدة، نحو: ﴿ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ (يُنظر: حلة الأعيان(ص681))، وهذا بالنسبة لورش، لأن ابن كثير يقرأها بالنقل حيثما وقعت (يُنظر: التيسير (ص237)، والنشر (1/ 114)).

3.3.1. أمثلة عن النقل عند الإمام ورش:

الأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منها:

- ﴿ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة: 35]
- ﴿ إِرَمَ ذَاتِ ٱلْعِمَادِ ﴾ [الفجر: 7]
- ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ ﴾ [البقرة:31]
- ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: 28]
- ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ﴾ [هود: 110]

ومن أمثلة النقل كذلك عند الإمام ورش، والتي وقع فيها الالتباس بين الناس نقل ﴿ أَلٓمٓۚ ءَاحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ في فاتحة سورة العنكبوت، وهو موضوع المخطوطة محلُّ التحقيق في هذه الدراسة.

2. التعريف بالإمام أبي زيد ابن القاضي

خصّصنا هذا المحور للتعريف بالحياة الشخصية والعلمية للإمام ابن القاضي، من خلال الآتي:

1.2. حياته الشخصية:

تتضمن حياته الشخصية: اسمه وكنيته، لقبه ونسبه، مولده ونشأته، ووفاته.

1.1.2. اسمه وكنيته:

اسمه: عبد الرحمن بن أبي القاسم[1].

كنيته: أبو زيد وذلك باتفاق كل من ترجم له.

2.1.2. لقبه ونسبه:

لقبه:

ابن القاضي: وذلك باتفاق جميع المترجمين له، وقلّما كان يُذكر لقبه دون كنيته، وعُرِف بهذا اللقب أهله بفاس ومكناسة إلى الآن[2].

---

(1) يُنظر: سلوة الأنفاس (2/ 296-297)، والأعلام للزركلي (3/ 323).

(2) يُنظر: سلوة الأنفاس (2/ 297).

نسبه:

المكناسي نسبة إلى موطن أسلافه، الذي انتقلوا منه إلى فاس[1]، والفاسي: نسبة إلى موطن ولادته ونشأته[2]، أما المالكي: فنسبة لاتباعه مذهب الإمام مالك رحمه الله في الفقه[3].

ويشتبه بشيخنا في نسبته بابن القاضي بعض من جاء بعده من العلماء؛ كابن القاضي الصغير(ت: 1089هـ)[4]، وغيره.

3.1.2. مولده ونشأته:

– **مولده:** ولد الإمام ابن القاضي بمدينة فاس سنة تسع وتسعين وتسعمائة من الهجرة، وتربى في أحضان الشيخ أبي المحاسن سيدي يوسف الفاسي، وأرضعته السيدة معزوزة الهلالية زوجة ولديه أحمد الفاسي ثم أخيه العربي[5].

---

(1) يُنظر: إمتاع الفضلاء (2/ 162).

(2) يُنظر: معجم المؤلفين (5/ 165).

(3) يُنظر: معجم المؤلفين (5/ 165).

(4) هو يوسف بن محمد بن يوسف الفاسي ثم القصري المكنّي بأبي المحاسن، العلامة الكبير، شيخ وقته وإمام عصره، مؤسس الزاوية الفاسية، من شيوخه: أبو زيد عبد الرحمن الخباز القصري، توفي سنة 1013هـ ودفن بمقبرة باب الفتوح في فاس (يُنظر ترجمته في: موسوعة أعلام المغرب (4/ 1613)).

(5) يُنظر: سلوة الأنفاس (2/ 297)، واليواقيت الثمينة (ص193).

- نشأتـــه:

نشأ ابن القاضي في أسرة كريمة محافظة اشتهرت بالعلم، بدأ طلبه للعلم في سِن مبكرة، فحُبِّبَ إليه حفظ القرآن وطرق قراءته، وصَرف هِمَّته في ذلك، وساعده على ذلك ترعرعه في زاوية حاضنه العامرة الشيخ أبي المحاسن الفاسي، ثم تدرج في أخذ العلوم، فأخذ علوم العربية على يد والده الشيخ أبو القاسم المقرئ الحافظ للروايات، ودَرَس علوم الحديث على يد الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمَّد الفاسي، وتخصّص في علوم القراءات على يد الشيخ سيدي محمد بن يوسف التملي، وأجازه في كل ما رواه عن شيوخه، وغيرهم من خيرة علماء عصره، حتى صار مرجع المغرب في علم القراءات، وشيخ الإقراء في زمانه[1]، ويُعدُّ بجدارة دون مبالغة خاتمة القراء المحقّقين بالمغرب[2].

(1) يُنظر: إمتاع الفضلاء (2/ 162-163)، واليواقيت الثمينة (ص193).

(2) يُنظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب (ص543).

2.1.4. وفاته:

تُوفي ابن القاضي علاّمة زمانه في فاس، صبيحة يوم الأربعاء الثاني عشر من شهر رمضان سنة اثنتين وثمانين وألف من الهجرة، ودفن بروضة أبي الحسن الصنهاجي[1]، ومشاهد جنازته لم يُر مثلها منذ أزمان، من كثرة من شيّعه وحضر جنازته[2]، وإن دَلَّ هذا فإنما يدلّ على صلاح الرجل وتقواه، والمسلمون هم شهداء الله في أرضه.

2.2. حياته العلمية:

ذكرت فيها أهم الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، وأبرز تلامذته الذين أخذوا عنه، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه، من خلال الآتي:

2.2.1. شيوخه:

تلقى الإمام ابن القاضي العلم منذ صغره على أيدي جهابذة العلماء والقرّاء والحفّاظ، في زمانه؛ منهم[3]:

---

(1) يُنظر: إمتاع الفضلاء (2/ 162).

(2) يُنظر: سلوة الأنفاس (2/ 297).

(3) إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري (2/ 162-163).

- والده أبو القاسم (ت: 1022هـ)[1].
- أبو زيد عبد الرحمن بن محمَّد الفاسي (ت: 1036هـ)[2].
- أبو عبد الله محمد بن يوسف التملي (ت: 1048هـ)[3].
- أبو محمَّد عبد الواحد بن عاشر (ت: 1040هـ)[4].

(1) هو قاسم بن محمد بن محمد بن قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، ونسبه يتصل بموسى بن أبي العافية المكناسي، من شيوخه: سيدي يحيى السراج، من تلاميذه: أبو حامد الفاسي، توفي سنة اثنين وعشرين وألف (يُنظر ترجمته في: نشر المثاني (1/ 181، 182)).

(2) هو عبد الرحمن بن محمد بن يوسف بن عبد الرحمن المالقي الفاسي، من شيوخه: أحمد بن علي المنجور، من تلاميذه: أحمد بن علي بن محمد البوسعيدي، توفي سنة ثلاثة عشر وألف من الهجرة (يُنظر ترجمته في: سلوة الأنفاس (2/ 401-406، رقم: 763)).

(3) هو محمد بن يوسف التملي السوسي المراكشي، من شيوخه: محمد بن أبي يعقوب يوسف المساري، من تلاميذه: عبد العزيز بن حسن الزيّاتي، من مؤلفاته: رجز تحفة الطلاب في قراءة ابن كثير، توفي سنة ثماني وأربعين وألف من الهجرة (يُنظر ترجمته في: نشر المثاني (1/ 372)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة (4/ 363)، والأعلام (4/ 16)).

(4) هو أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن عاشر بن سعد الأنصاري الأندلسي الفاسي، من شيوخه أبو العباس أحمد بن عثمان اللمطي، من مؤلفاته: المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، توفي سنة تسعين وتسعمائة للهجرة (يُنظر ترجمته في: نشر المثاني (1/ 283)، واليواقيت الثمينة (ص230-231)).

2.2.2. تلاميذه:

كان الإمام ابن القاضي إماما مقرئا مجودا بصيرا بالقراءات وعللها، تصدَّر للإقراء والإفادة والتدريس، طال عمره فقصده طلبة العلم من كل البلاد وتنافسوا في أخذ العلوم عنه، ومن أشهر تلاميذه:

- أبو عبد الله محمد الإفراني السوسي (ت: 1084هـ)[1].
- أبو عبد الله محمد السجلماسي الفاسي (ت: 1092هـ)[2].
- أبو عبد الله محمد الرحماني المراكشي (كان حيًّا: 1070هـ)[3].
- أبو زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي سيوطي زمانه (ت:

(1) هو أبو عبد الله محمد بن محمد الأفراني السوسي، رحل إلى المشرق ونزل مصر، وبها توفي بالطاعون سنة 1081هـ (يُنظر: القراء والقراءات (ص109)).

(2) هو أبو عبد الله محمد بن مبارك بن أحمد بن أبي القاسم السجلماسي الفاسي، الفقيه النحوي، ولد بفاس سنة 1019هـ، وبها نشأ وتعلم، من شيوخه: أبو زيد بن القاضي، من مؤلفاته: الدالية المشهورة في تخفيف الهمز لحمزة وهشام حال الوقف، توفي سنة 1092هـ (يُنظر: القراء والقراءات (ص109-111)).

(3) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الرحماني المراكشي، نزل مراكش وبها توفي، من شيوخه: أبو زيد بن القاضي، من مؤلفاته: قصيدة لامية في قراءة البصري، كان حيًّا سنة: 1070هـ (يُنظر: القراء والقراءات (ص111، 112)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة (4/ 304)).

1096هـ)[1].

3.2.2. مؤلفاته:

لقد كثرت وتنوعت مؤلفات ابن القاضي رغم تصدره للإقراء واشتغاله بالتدريس، وسَأَقْصُرُ هنا الكلام على ذكر أهم مؤلفاته في علم التجويد والقراءات والرسم والضبط.

والمتتبع لآثار ابن القاضي يَلمح أن للإمام ملكة شعرية كبيرة في قول الشعر ونظمه، ويظهر ذلك جليّا من خلال الكثير من مصنفاته، ومن أهم مؤلفاته[2]:

(1) هو عبد الرحمن بن عبد القادر أبو زيد الفاسي، قرأ على والده وغيره من علماء فاس، من مؤلفاته: تذييل الشفا، توفي عام ست وتسعين وألف (يُنظر ترجمته في: اليواقيت الثمينة (ص195، 196)، وسلوة الأنفاس (1/ 315)).

(2) يُنظر: اليواقيت الثمينة (ص193)، والقراء والقراءات بالمغرب (ص94-109)، وإمتاَعُ الفُضَلاء (2/ 164-166).

- **في علم التجويد:**
  - الفجر السّاطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع[1].
  - كتاب الجامع المفيد لأحكام الرسم والقراءة والتجويد[2].
  - إزالة الشك والالتباس في نقل ﴿ أَلَمۡۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [3].
- **في علم القراءات:**
  - علم النصرة في تحقيق قراءة إمام البصرة[4].
  - مقالة الأعلام في تخفيف الهمزة لحمزة وهشام[5].

(1) طُبع هذا المُؤلَّف عدّة طبعات منها: طبعة المطبعة والوراقة الوطنية بمراكش، تحقيق: أحمد بن محمد البوشيخي، الطبعة الأولى، 1428هـ/ 2007م، عدد الأجزاء: 04.

(2) حُقق هذا الكتاب كرسالة جامعية لنيل درجة الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات، 1432هـ/ 2011م، تحقيق: أحمد، أنس بن عبد الله محمد، إشراف: المغذوي، فهد بن مطيع.

(3) وهو المخطوط محل التحقيق في هذه الدراسة.

(4) حُقِّق هذا المخطوط كرسالة جامعية لنيل درجة الماجستير جامعة محمد الخامس المغرب، 1990م، تحقيق: عبد العزيز كارتي، إشراف: التهامي الراجي.

(5) حُقِّق هذا المخطوط كرسالة جامعية لنيل درجة الماجستير في اللغة والدراسات القرآنية، جامعة الجزائر1، السنة الدراسية 2014/ 2015م، تحقيق الباحث: رضا خوشي، وإشراف الدكتور: عبد الحليم قابة.

- الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى[1].

- **في علم الرسم والضبط:**

- بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن[2].

- رجز في رسم مكي يقع في (78) ثمانية وسبعين بيتاً[3].

- تقييد ما يلتبس من رسم مكي[4].

4.2.2. ثناء العلماء عليه:

تميَّز الإمام أبو زيد على أقرانه بسعة علمه، وتبحره في علوم شتى؛ كالقراءات والتجويد والرسم والضبط، حتى وصفه البعض بأنه "خاتمة الحفاظ المحققين بالمغرب"، وهذا ليس بعيداً عن أبي زيد الذي نعته المؤرخون

(1) طُبع هذا الكتاب بتحقيق: محمد بالوالي، مكتبة الطالب، وجدة، المغرب، الطبعة الأولى، 1427هـ/ 2006م.

(2) طُبع هذا الكتاب بتحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الكريم بوغزالة، دار ابن الحفصي، الجزائر، الطبعة الثانية، 1436هـ/ 2015م.

(3) وقد قُمت بتحقيق هذا المخطوط ونشر في مجلة الشهاب بجامعة الوادي (الجزائر)، المجلد6، العدد1، رجب 1441هـ/ مارس 2020م.

(4) مخطوط، توجد منه نسخة بالخزانة العامة بتطوان تحت رقم 1/ م458 (يُنظر: خزانة التراث (85/ 984، الرقم التسلسلي: 87245).

وأصحاب التراجم بأنه:

- "إمام القراء، وشيخ المغرب الكبير، وأستاذ الأساتيذ، العالم الكبير"[1].
- "شيخ الجماعة في الإقراء، ومفردا في تحقيق القراءات، ووحيد نعته"[2].
- الحافظ الحجة، شيخ الشيوخ، عمدة أهل التحقيق، داني زمانه، جعبري عصره[3].

وهذا غيض من فيض مما ذُكر في الثناء على الإمام أبي زيد رحمه الله الذي قضى قرابة الخمسين سنة ونيف في الإقراء والتأليف فجزاه الله عنّا وعن المسلمين خير الجزاء.

(1) يُنظر: سلوة الأنفاس (2/ 296).

(2) يُنظر: اليواقيت الثمينة (ص 193).

(3) يُنظر: تاريخ القراءات في المشرق والمغرب (ص544).

3. التعريف بالكتاب المحقَّق

بعد أن تناولنا التعريف بالمؤلِّف في المحور الماضي، سنتعرض في هذا المحور للتعريف بالمخطوطة محلّ التحقيق وما يتعلق بها من دراسة، من خلال الآتي:

3.1. الدافع من تحقيقها وتوثيقها:

3.1.1. الدافع من تحقيقها:

- أهمية الموضوع الذي تناولته هذه المخطوطة؛ خاصة للمتخصصين في علم التجويد والقراءات والرسم والضبط.
- مكانة مصنفها، الإمام المقرئ عبد الرحمن بن القاضي.
- قلّة من صنّف في هذا الموضوع، حكم نقل ﴿ أَلَمۡۖ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾.

3.1.2. توثيق التسمية:

اسم المخطوطة: " إزالة الشّك والالتباس العارضين لكثير من الناس في نقل ﴿ أَلَمۡۖ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ "، كما ذكره الناظم نفسه في مقدمة هذا الكتاب، حيث قال: "فالقصد من هذه الأوراق إزالة الشك والإلبَاسِ العَارِضَينِ لكثير من النّاس، في نقل: ﴿ أَلَمۡۖ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ "[1].

(1) مخطوطة إزالة الشك والالتباس، نسخة الزاوية الرحمانية، ص 190.

وهكذا وردت التسمية هذه المخطوطة في فهارس مكتبات العالم[1].أما أصحاب كتب التراجم فقد أوردوا هذه التسمية مع شيء من الاختصار: "إزالة الشك والإلبَاسِ في نقل: ﴿ أَلَمۡۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾"[2] بنزع عبارة: "العَارِضَين لكثير من الناس".

والذي يظهر –والله أعلم– أن المؤلِّف لم يضع تسمية لهذه المخطوطة، لأنه عبارة عن رسالة ناقش فيها مسألة من مسائل علم التجويد والرسم والضبط، حيث ذكر موضوعها في مقدمته، فأخذ من جاء بعده تسمية هذا المخطوطة من موضوعها السّالف الذِّكر.

3.1.3.توثيق نسبة النظم للمؤلِّف:

نسبة النظم للمؤلِّف ثابتة للأدلة الآتية:

- إن كُتب التراجم التي ترجمت للإمام التي سبق ذكرها وغيرها ذكرت اسم المخطوطة ضمن مصنّفات الأمام أبو زيد.

- إن المخطوطات محل الدراسة أشارت إلى التسمية، وأنها من تأليف الإمام أبي زيد عبد الرحمن ابن القاضي، حيث جاء في النسخة السعودية ما نصّه:

---

(1) يُنظر: خزانة التراث، الرقم التسلسلي: 83873، (82/ 693).

(2) يُنظر: القراء والقراءات بالمغرب، (ص108)، إيضاح المكنون، (1/ 65)، معجم المؤلفين، (5/ 165).

" قال الشيخ الإمام العالم الأستاذ المحقّق الولي الصالح أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن القاضيﷺ ونفعنا به...فالقصد من هذه الأوراق إزالة الشّك والإلبَاسِ العَارِضَينِ لكثير من النّاس في نقل: ﴿ أَلٓمٓ آحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت: 1]".

- عناوين النسخ الأخرى لهذا المخطوط بمكتبات العالم أثبتت كذلك نسبة هذا النظم للمؤلِّف؛ كنسخة المكتبة العبدلية بجامع الزيتونة تونس، الموجودة ضمن مجموع يحمل رقم الحفظ: 419[1].

2.3. موضوع المخطوط ومصادر المؤلف فيه:

قمت هنا ببيان موضوع المخطوطة، وأهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلِّف في تحرير هذه المسألة، والخروج بالقول الراجح.

1.2.3. موضوع المخطوطة:

تناول الإمام أبو زيد في هذه المخطوطة مسألة مهمّة من المسائل التي اعترضت الناس، وكَثُرَ عنها السؤال، أَلَا وهي حكم نقل حركة الهمز إلى الميم في فاتحة سورة العنكبوت، ثم أجاب عنها بجواب شافٍ كافٍ، بيّن فيه صحّة الضبط بالنقل لهذا الموضع، مستدلاً على ذلك بكلام فحول أهل الفن؛ كالإمام

(1) يُنظر: خزانة التراث، فهرس مخطوطات، قام بإصداره مركز الملك فيصل، الرقم التسلسلي: 83873.

الدّاني في محكمه، وأبي داود في أصوله، والقيسي في ميمونته، والفخّار في درّته،...

ثم ختم أبو زيد هذه المخطوطة بمنظومة عدد أبياتها اثني عشرة بيتاً، لخّص فيها هذه المسألة، وكلام أهل العلم فيها، قال في مطلعها:

أَحَسِبَ النَّاسُ بِنَقْلٍ قَدْ جَرَا ... عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ حَقًّا لاَ امْتِرَا

نَظِيرُهُ التَّنْوِينُ فِي الْمِثَالِ ... فَالنَّقْلُ حَاصِلٌ وَلَا تُمَالِ

2.2.3. مصادر المخطوطة:

صرّح المؤلِّف ابن القاضي بأهم المصادر التي اعتمدها في كتابه، بقوله في آخره:

مثّل بِالتَّنْوِينِ فِي التَّنزِيلِ ... كَذَا التَّجِيبِيُّ بِلَا تَفْصِيلِ

والنَّصُ مَوْجُودٌ لَدَى كَشْفِ الْغَمَامِ ... كَذَاكَ فِي الطِّرَازِ قَالَهُ الْهُمَامُ

وَنَصُّ دُرَّةٍ بِنَقْلٍ قَدْ ظَهَرْ ... دُونَ احْتِمَالٍ عِنْدَ مَنْ جَادَ النَّظَرْ

وَصَرَّحَ الْقَيْسِيُّ شَيْخُ فَاسِ ... بِنَقْلِهِ أَيْضًا بَلَا الْتِبَاسِ

وهذا تعريف بالمصادر التي تمّ الإشارة إليها في هذه الأبيات:

الكتاب الأول: المحكم

الاسم الكامل للكتاب هو: "المحكم في علم نقط المصاحف" للإمام الدّاني، الذي يُعد من أهم كتب أصول الضبط القرآني، ومن أحسن الطبعات الكاملة لهذا الكتاب، طبعة دار الغوثاني بتحقيق: الأُستاذ الدكتور غانم قدوري الحمد، والذي أثبت فيه زيادات سقطت من النسخ السابقة للكتاب.

الكتاب الثاني: أصول الضبط

الاسم الكامل للكتاب هو "أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار"، جعله مؤلفه ذيلاً لكتابه "مختصر التبيين لهجاء التنزيل"، وهذا الكتاب يُعدُّ عمدة في ضبط المصاحف، ومن أجلّ ما كتب في هذا الفن وأجمعه وأحسنه، جمع فيه الإمام أبو داود القواعد والضوابط المتعلقة بعلم الضبط.
والكتاب مطبوع، ومن أحسن طبعاته، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بتحقيق: الدكتور أحمد بن معمر شرشال الجزائري، 1427هـ.

الكتاب الثالث: الطِّراز

الاسم الكامل للكتاب هو: "الطِّراز شرح ضبط الخرّاز" للإمام التنسي، الذي يُعد من أجلِّ كتب أصول الضبط، شرح فيه الإمام التنسي نظم الخرّاز، وهو عمدة لجان المراجعة في ضبط وشكل المصاحف اليوم، وقد طبع هذا الكتاب عدّة طبعات؛ من أنفسها طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، بتحقيق: الدكتور أحمد شرشال بن معمر شرشال الجزائري، 1420هـ.

الكتاب الرابع: كشف الغمام

الاسم الكامل للكتاب هو "كشف الغمام في ضبط مرسوم الإمام " للإمام الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني[1]، تناول فيه مؤلفه مسائل مهمّة في علم الضبط القرآني، وقد حقَّق الكتاب الدكتور حسن عبد الهادي حميتو، في رسالة الدكتوراه، بمؤسسة دار الحديث الحسنية، بالمغرب، عام 2008م، بإشراف الدكتور عبد الله البخاري، إلا أنه لم ير النور لحد اليوم، ولا يزال ينتظر الطبع، كما أخبرني بذلك المحقق نفسه، رغم الحاجة الماسّة إليه من قبل المتخصصين.

(1) يُنظر: القراء والقراءات، (ص 166).

الكتاب الخامس: الميمونة الفريدة

هو النظم المسمّى: "الميمونة الفريدة في نقط المصاحف" للإمام أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي (ت: 810هـ)، وهي عبارة عن أرجوزة تضمنت أزيد من ألفي (2000) بيت، جمع فيها علمي الرسم والضبط، وتُعد بمثابة التكميل لنظم الخرّاز "عمدة البيان"، مع زيادة باقي القراء السبعة غير نافع افتتحها بقوله:

الحمـــدُ للهِ الـــذِي اصـــطفانَا وَذِكْـــرهُ أَوْرَثَنَـــا وفانـــا[1]

الكتاب السادس: الدُّرّة

هو النظم المسمّى: "الدُّرة الجليَّةُ في نقطِ المصاحف العليَّة" للإمام أبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي مولى أبي عبد الله الفخار (ت: 816هـ)، وهي عبارة عن أرجوزة تضمنت 1570 بيتاً، أكمل فيها أرجوزة الخرّاز في الضبط، افتتحها بقوله:

يقـــولُ رَاجِـــي رحمـــةِ الْغَفَـــارِ والْفَـــوْزُ بالحُسْـــنَى مَـــعَ الأَبْـــرارِ[2]

(1) يُنظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، (2/ 481).

(2) يُنظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة، (2/ 481).

2.3. اختيارات ابن القاضي في كتابه:

تضمنت هذه الرسالة الصغيرة عددا من اختيارات الإمام ابن القاضي في القراءات وضبط المصحف، نذكر منها:

- عدم اشتراط الحرفِ المنقول إليه أن يكون موجودًا في الخَطِّ، ودلّل على ذلك بالتنوين وبضبط ﴿ أَلٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ فاتحة آل عمران، وعاب على بعض من قراءة بالقطع من أهل زمانه، واعتبره خرق للإجماع وتحريف وتبديل للقرآن، ولا تحل تلاوته وروايته، قال ابن القاضي: "فهذا أَدَلُّ دليلٍ على عدم اشتراط الحرفِ المنقول إليه أن يكون موجودًا في الخَطِّ لتمثيله بالكلِم الثلاث من المنوَّن، ولا جواب عن ذلك إذْ لاَ فرق بينهما عند كل ذي رأي سديد، وأَنْصَفَ الحقّ، ولم يلتزم رَبْقَة التَقْلِيد".
- أن الميم المحذوفة من ميم ﴿ أَلٓمٓ ﴾ هي الميم الثانية، وليست الأولى، وأنها لّما ذهبت صحبتها حركتها، وعاب على من توهّم غير ذلك، قال ابن القاضي: "فقولُهُ: " أَكْثَرُ المتَأَخِّرِينَ على أَنَّ الميمَ الثانية لما ذهبتْ صَحِبَتْهَا حَرَكَتُهَا" أَيْ لاَ تُجعل الجَرَّةُ في موضعها، هذا هو مُرَادُهُ كما صَرَّحَ به القيسي وتلميذه الجادري، كما يأتي إن شاء الله، وإيَّاكَ أَنْ تَتَوهَّم غير هذا".

- يرى أن تضبط ألف الوصل عند من أخذ بترك البسملة على اعتبار عدم إلغاء البسملة، فتُلحق الألف في (اهتدى) وتُجعل الصِّلة فوق الألف في (اقترب)، أما من ألغى البسملة، فلا تُلحق الألف ولا تُجعل الصِّلة، قال ابن القاضي: "قُلْتُ: وهو تخريج حسن والله تعالى أعلم، وقد كان الظّاهر لي أن يُتوقف على ضبطه، ويُجعل ذلك عارياً، فإذا رآه القارئ عاريا سأل عنه الأستاذ فيعرفه حقيقة التلاوة فيه، ولما جُعل عاريا والله تعالى أعلم".

4. النسخ المعتمدة في التحقيق

سيكون الكلام هنا على وصف النسخ المخطوطة، وعرض نماذج مصورة منها، من خلال الآتي:

1.3. وصف النسخ المخطوطة:

النسخة الأولى:

هذه النسخة من مخطوطات مكتبة الزاوية الرحمانية (سيدي سالم) بالوادي، وهي ضمن مجموع، وعدد أوراقها سبعة أوراق، تبدأ بالرقم: (190) وتنتهي بالرقم: (196) من هذا المجموع، وعدد الأسطر: 24 سطراً في كل صفحة، وكُتبت هذه المخطوطة بخط مغربي معتاد واضح، وكتبت العناوين باللون الأحمر، وأشرت إليها بـ: "ج" نسبة لبلد وجود المخطوطة الجزائر.

وتتميّز هذه النسخة بسلامتها من العيوب والأخطاء والسقط؛ إلا ما ندر.

النسخة الثانية:

هذه النسخة من مخطوطات الخزانة الملكية (الحسنية) بالرباط، المملكة المغربية. وهي ضمن مجموع، رقم الحفظ:13472 1345 4481 416 ، عدد أوراقها إحدى عشر، تبدأ بالرقم: (349) وتنتهي بالرقم: (354) من هذا

المجموع، وكُتبت هذه المخطوطة كذلك بخط مغربي معتاد واضح، وكتبت العناوين باللون الأحمر، وأشرت إليها بـ: "م" نسبة للمملكة المغربية.

ويوجد على هامش هذه النسخة بعض التعليقات، التي تدل على اطلاع أحد العلماء عليها؛ إلا أنها لم تسلم من بعض الأخطاء والكلمات الساقطة.

النسخة الثالثة:

هذه النسخة من مخطوطات جامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية. وهي ضمن مجموع، وعدد أوراقها عشرة أوراق تبدأ بالرقم: (17) وتنتهي بالرقم: (21) من هذا المجموع، عدد أوراقها اثنان، تبدأ بالرقم: (122) وتنتهي بالرقم: (123) من هذا المجموع، وكُتبت هذه المخطوطة كذلك بخط مغربي معتاد واضح، وكتبت العناوين باللون الأحمر، وأشرت إليها بـ: "س" نسبة للمملكة العربية السعودية.

وهي خالية من التعليقات والتصحيحات في الحواشي، وفي هذا دليل على عدم معارضتها، أو احتمال اطلاع أحد العلماء عليها؛ لذلك فهي مليئة بالأخطاء والكلمات الساقطة.

2.4. صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق:

الصفحة الأولى من نسخة زاوية سيدي سالم الجزائر "ج"

الصفحة الأخيرة من نسخة زاوية سيدي سالم الجزائر "ج"

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الملكية (الحسنية) "م"

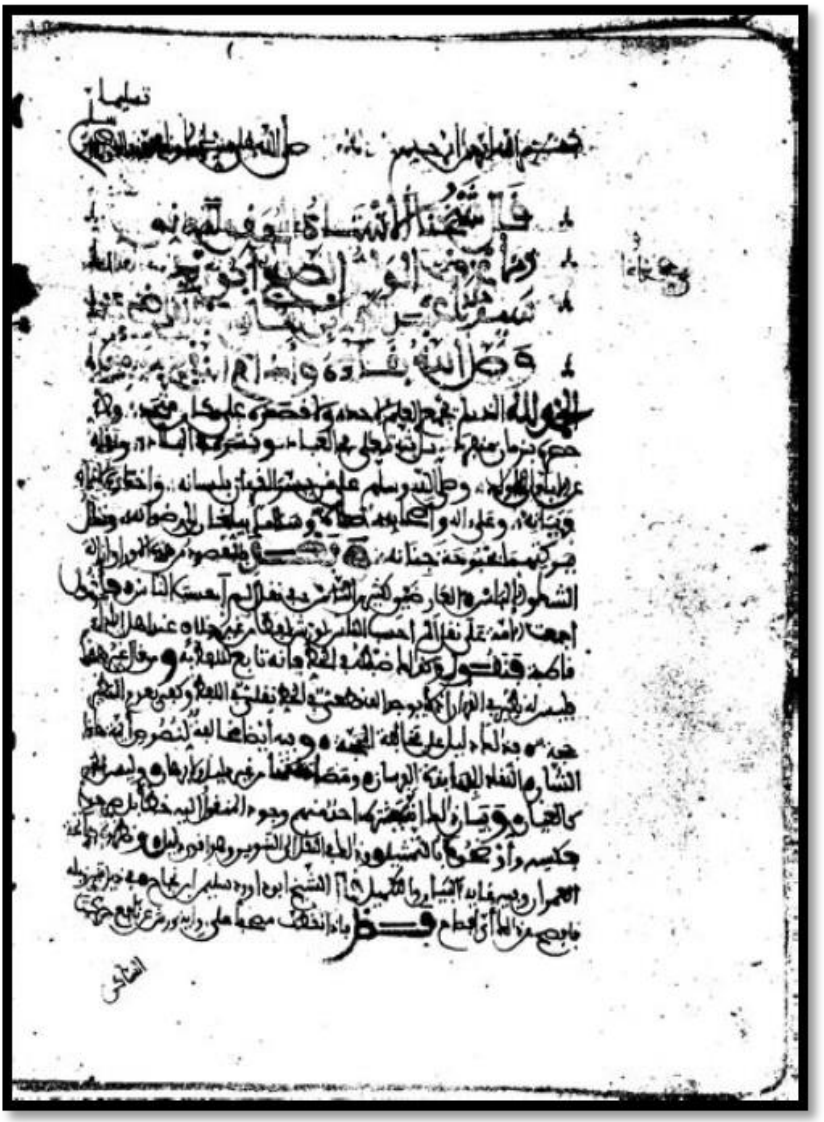

الصفحة الأخيرة نسخة المكتبة الملكية (الحسنية) "م"

الصفحة الأولى من نسخة جامعة الملك سعود "س"

الصفحة الأخيرة من نسخة جامعة الملك سعود "س"

5. عملي في الدراسة والتحقيق

1.5. عملي في الدراسة:

العمل الذي التزمته في الدراسة يتمثل في الآتي:

- قدمت لهذه الدراسة بمبحث تمهيدي، عرّفت فيه بأهم المصطلحات المضمنة في عنوان المخطوط.
- ترجمت للمُؤَلِّف ترجمة مختصرة، ذكرت فيها حياته الشخصية (مولده ونشأته ووفاته)، وحياته العلمية (ثناء العلماء عليه، وأشهر شيوخه وتلاميذه، ومؤلفاته).
- عقدت دراسة للمخطوطة، بدأت فيها بوصف النسخ الثلاثة، وبيّنت الدافع الذي دفعني للإقدام على تحقيقها، ثم أثبت اسمها، وصحّة نسبتها لمؤلِّفها، وموضوعها، والمصادر التي اعتمدها المؤلِّف.

وأخيرا بيّنت العمل الذي قُمت به من أجل تحقيق هذه المخطوطة وإخراجها بالصورة التي أرادها مؤلِّفها، ونسأل الله أن أكون قد وفقت في المطلوب.

2.5. عملي في التحقيق:

أما عملي في التحقيق فيتمثل في الآتي:

- كتابة النص المحقَّق وفق قواعد الإملاء الحديثة.
- المقابلة بين النسخ المخطوطة المعتمدة للمقابلة، وإيضاح ما لم يتضح، على طريقة النص المختار.
- كتابة عناوين الأبواب والأقسام الرئيسية.
- كتابة الآيات بالرسم العثماني، واعتمدت في ذلك على المصحف الحاسوبي للنشر برواية ورش.
- عزوت الآيات القرآنية في المتن بذكر اسم السورة ورقم الآية، باستثناء الكلمات القرآنية المنفردة، مع اعتماد العد المدني الأخير في أرقام الآيات.
- ضبطت النص المحقَّق بالشكل التام ضبطاً كلياً.
- اجتهدت في وضع عناوين مناسبة للمضمون، وميزتها على نصِّ المؤلِّف بوضعها بين معقوفتين، هكذا: [....].
- أهملت الفروق غير المهمة، حتى لا تُثقل الهوامش؛ كالتقديم والتأخير في مثل: "لأدائه وبيانه" وفي نسخة أخرى: "لبيانه وأدائه"، ومثل "فهو" و"هو" ...
- أثبت علامات الترقيم اللازمة لإيضاح النّص.

- وثّقت النصوص الواردة في النص من مصادرها التي نقل عنها المؤلِّف قدر الاستطاعة.
- شرحت المفردات الغريبة شرحاً مختصراً يفي بالغرض.
- الترجمة للأعلام الوارد ذكرهم في النص، وذلك في أول موضع يرد فيه اسم العلم.
- لم أعلق على مسائل الرسم والضبط والتجويد الواردة، واكتفيت فقط بإخراج نص المؤلِّف ليستفيد طلبة العلم من هذا الكتاب، وسأشرع في خدمة هذا الكتاب شرحا وتعليقا في مُؤلَّف مستقل إن شاء الله تعالى.
- جعلتُ في آخر البحث فهرساً للآيات والأعلام والمصادر والمراجع.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

القسم الثاني: النص المحقق

رسالة:

إزالة الشّك والإلباس

في نقل ﴿ أَلَمۡۖ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾

تَصْنِيفُ

عبد الرحمن بن أبي القاسم

المعروف بـ "ابن القاضي" (ت: 1082هـ)

رضـي الله عنـه وأَرْضَاهُ

دراسة وتحقيق

د. مختار بن حسين قديري

أستاذ التفسير وعلوم القرآن

كلية العلوم الإسلامية - جامعة الوادي - الجزائر

[مقدمة]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا ومولانا[1] محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً:

[قال شيخنا الأستاذ العارف بالله، المحقق الولي الصالح أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن القاضي، أدام الله النفع به][2].

الحمد لله الذي لم يجمع العلم لأحد، ولا قصره على مكان متّحد، ولا حصره بزمان منفرد[3]، بل بثّه تعالى في العباد، ونشره في البلاد، ونقله عن الآباء إلى الأولاد، وصلى الله وسلم على من يسّر القرآن بلسانه، واختاره لأدائهِ وبيائهِ، وعلى آله وأصحابه صلاة وسلامًا يُبَلِغَانِ إلى رضوانه، وننال ببركتها بَحْبُوحَةَ جِنَانِهِ، وبعد:

---

(1) زيادة ليست في: ج، م.

(2) ما بين معقوفين في س: "قال الشيخ الإمام العالم الأستاذ المحقق الولي الصالح أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن القاضي ﷺ ونفعنا به".

(3) في س: "مفرد".

فَصْلٌ[1] [القصد من هذه الرسالة]

فالقصدُ[2] من هذه الأوراق إزالة الشّك والإلبَاسِ العَارِضَينِ لكثير من النّاس، في نَقْلِ: ﴿ أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت: 1].

فأقول: أجمعت[3] الأمّة[4] على نقل﴿ أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت: 1] لورش[5] لفظًا من غير خِلافٍ عند أهل الأداءِ قاطبةً، فنقول: وكذلك ضبطهُ في الخطِّ، فإنه تابع للَّفظ بهِ، ومن قال غير هذا فليسَ له نظيرٌ في القرآن، إذ لا يوجد ألف قطعيٌّ في الخَطّ نقليٌّ في اللّفظ، وكفى بعدم النَّظيرِ حُجَّةً، فذلك دليلٌ على مُخالفة الحجَّة، وفيه أيضاً مُخالفةٌ لِنُصُوصِ أئمةِ هذا الشَّأنِ النُّقادِ الجهابذةِ الفرسان، ومصادمتها من غير دليلٍ ولا برهان، وليس الخبرُ

---

(1) زيادة ليست في: ج، س، ويبدو أن هذا العنوان من وضع ناسخ نسخة زاوية سيدي سالم (الجزائر)، وليس من وضع المؤلِّف.

(2) في م، س: "فالمقصود".

(3) في س: "أجمع"، وهو تَحْرِيفٌ.

(4) يُنظر: التيسير في القراءات السبع (ص35)، والنشر في القراءات العشر (1/ 359)، ...

(5) **ورش**: هو عثمان بن سعيد المصري، لقَّبهُ شيخُه نافع بـورش لشدة بياضه، من أجلِّ تلاميذ الإمام نافع المدني، تصدر للإقراء زمانا فأخذ عنه جماعة كثيرة، منهم: يونس بن عبد الأعلى، ويوسف بن عمر الأزرق، توفي سنة 197هـ (يُنظر: معرفة القراء الكبار (1/ 152-155). وغاية النهاية (1/ 502-503)).

كالعَيَان[1].

وَبَيَانُ ذلك أنّه لم يشترط أَحدٌ منهم وجودَ المنقولِ إليه خطاً بل صَرَحُوا بعكسِهِ، وأَوْضَحُوا بالتمثيل، وذلك في النَّقل إلى التنوين، فهو أقوى دليل، ونَصَرُوهُ بفاتحة آل عمران[2]، وفيهِ غاية البَيَانِ والتَّكْمِيلِ.

قال الشيخ أبو داوود سليمان بن نجاح[3] في ذيل تنزيله[4] فَأَفْصَحَ عند ذلك أيّ إِفصاحٍ[5].

(1) في: س: "كالأعيان"، وهو تَحْرِيفٌ.

(2) في: س: "الكتاب"، قال الدمياطي: "قرأ الكل ﴿الم اللهَّ﴾ [الآية: 1، 2] بإسقاط همزة الجلالة وصلا وتحريك الميم بالفتح للساكنين" (يُنظر: إتحاف فضلاء البشر (ص218)).

(3) **أبو داوود**: هو سليمان بن نجاح الأندلسي، انتهت إليهم الرئاسة في علوم القرآن والإتقان للرسم، من أبرز شيوخه: أبو عمرو الداني، ومن أبرز تلاميذه: آدم بن الخير السرقسطي، توفي رحمه الله يوم الأربعاء سنة 496هـ (يُنظر: معرفة القراء الكبار(ص251-252)).

(4) يقصد به كتابه في الضبط الذي سمّاه: "كتاب أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار" الذي جعله المؤلِّف ذيلاً لكتابه "مختصر التبيين لهجاء التنزيل".

(5) يُنظر: أصول الضبط (ص62 وما بعدها).

"فَصْلٌ[ضبط نقل حركة الهمزة للساكن قبلها]

"فإذا[1] نَقَطْتَ[2] مُصحفاً على روايةِ ورشٍ عن نافع[3] حَرَّكْتَ السَّاكِنَ بحركةِ الهمزةِ، فَجَعَلْتَ عليه نُقطةً بالحمراءِ كما تقدَّم علامة لِسُقوطها[4] من اللَّفظِ، فإن كانت الهمزةُ مفتوحةً، جُعلت الصِّلَةُ[5] من فوقها، وإن كانت مكسورةً، جَعلتها من تحتها، وإن كانت مضمومةً، جعلتها في وسطها[6][7].

---

(1) في الأصل: "ضَبَطْتَ" (يُنظر: أصول الضبط (ص 62)).

(2) في ج: "إذا".

(3) **نافع**: هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، إمام المدينة في القراءة، أخذ القراءة عن جماعة من التابعين، منهم: أبو جعفر القارئ، واشتهر عنه راويان: قالون وورش، من مؤلفاته: وقف التمام، توفي سنة 169هـ(يُنظر: معرفة القراء الكبار (ص44- 66). وغاية النهاية (2/ 330-334)).

(4) في ج: "لسقوط".

(5) هذه الصلة هي عبارة عن جرّة حمراء صورتها كصورة الفتحة، وهي أحد صور السّكون؛ لأن هذه الجرّة المجعولة في موضع الهمزة هي علامة على سكون الحرف، وهي مأخوذة من المطة الباقية من الخاء المأخوذة من أول كلمة "خفيف"(يُنظر: حلة الأعيان(ص687)).

(6) في س: "وسطه"، وهو تَحْرِيفٌ.

(7) والذي عليه أقوال الشيخين الداني وابن نجاح أن صورة الجرّة لا تتغير وإنما يتغير موضعها بحسب حركة الهمزة المنقولة، إن كانت فتحة جُعلت أعلى الحرف، وإن كانت كسرة جُعلت أسفل الحرف، وإن كانت ضمّة جعلت الجرة في وسط الحرف (يُنظر: المحكم (ص214)، وأصول الضبط (ص62)).

وصورة ذلك هكذا: ﴿ مَنَ آتَى ٱللَّهَ ﴾ [الشعراء:89]، ﴿ تَعَالَوَاْ آتْلُ﴾[1] [الأنعام:151]، و﴿ هَلَ آتِى﴾ [الإنسان:1]، و﴿ مَنَ آعْطِىٰ ﴾[الليل:5]، ﴿وَمَن آظْلَمُ ﴾[الصف:7]، و﴿ مَنُ اوتِىَ ﴾[2] [الانشقاق:10]، و﴿ ذَوَاتَىُ اكُلٍ ﴾ [سبأ:16]، و﴿ مَنُ اكْرِهَ ﴾ [النحل:106]، و﴿ مِّنُ اوْلَٰٓئِكُمُۥ ﴾، ﴿وَقَالَت اولِيهُمْ لِأُخْرِيهُمْ ﴾ [الأعراف:39]، و﴿ مِّنِ إِلَٰهٍ ﴾ [الأنعام:46]، و﴿ مِنِ إِسْتَبْرَقٍ ﴾ [الرحمن:54]، و﴿ خَلَوِاْ إِلَىٰ ﴾ [البقرة:14]، و﴿ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾، [و﴿ خَبِيرٍ ۝١ آلاَّ ﴾[هود: 1-2]، و﴿ مُّبِينُ ۝٢ أَنُ اعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [نوح: 2-3]][3]، وشبهه"[4] انتهى.

قُلْتُ: فهذا أَدَلُّ دليلٍ على عدم اشتراط الحرفِ المنقول إليه أن يكون[5] موجودًا في الخَطِّ لتمثيله بالكلِم[6] الثلاث من المنوَّن[7]، ولا جواب عن ذلك إذْ لاَ[8] فرق بينهما عند كل ذي رأي سديد[9]، وأَنْصَفَ[10] الحقّ، ولم يلتزم رَبْقَة

(1) في ج: ﴿ قُلْ تَعَالَوَاْ آتْلُ ﴾ [الأنعام: 151]
(2) في س: ﴿ مَنَ آتَى ﴾.
(3) ما بين معقوفين ثابتة في: م و س.
(4) أصول الضبط، (ص 62، 63).
(5) في س: "كان".
(6) في س: "بالكلام".
(7) في س: "النون"، وهذا تحريفٌ.
(8) سقطت من: س.
(9) في س: "شديد"، وهو تَحْرِيفٌ.
(10) في ج: "وانصرف"، وهو تَحْرِيفٌ.

التَقْلِيد، وفي قطعه أيضا عِلَّةٌ أخرى ومفسدة كُبرى، هي [[أَشْنَعُ وَأَشْيَعُ][1] وَأَعْظَمُ][2] [من كل شيء][3]، [وهي أَنَّا][4] اختبرنا طلبةَ المغربِ بِأَسْرِهِم إِذْ يَرْسُمُونَهُ قَطْعِياً، فنقول[5] لهم كيف يقرؤه ورشٌ، فيجيبون [بِأَنَّهُ يقرؤهُ][6] بالقطعِ كما هو في الخَطِّ، وهذا كَمَا تَرَى لا نظير لهُ، وَهُو خرقٌ للإجماعِ[7][8]، وتحريفٌ وتبديلٌ للقرآنِ العزيز، فقائلُ ذلك[9] لا تَحِلُّ تِلاوتهُ وَلَا رِوايتهُ، وتجبُ[10] عليه التَّوبةُ من قَوْلَتِهِ وإِلَّا فَدَاخِلٌ في آيةِ [آل عمران][11][12]، نَعوذُ[13]

---

(1) في م، س: "أَشْيَعُ وَأَبْشَعُ".

(2) في م: "اَعْظَمُ وَأَشْنَعُ وَأَشْيَعُ".

(3) في م: "من هذا كُلِّه".

(4) في س: "فَإِنَّا".

(5) في س: "فَيَقُولُ".

(6) في ج: "بِأَنَّنَا نَقْرَأُهُ".

(7) في ج: "لإجماع".

(8) لأنه كما ذكرنا سابقا جرى إجماع أهل الأداء على قراءة فاتحة العنكبوت بالنقل لورش.

(9) في س: "هذا".

(10) في ج: "فَتَجِبُ".

(11) ما بين معقوفين في س: "عمران".

(12) وهو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ۝٧﴾ [آل عمران: 7].

(13) في س: "وَنَعُوذُ".

بالله من الخُسران ونَسألهُ الثباتَ على الإيمانِ بِجاه سَيِّدِ ولد عدنان صلى الله عليه وسلم آمين.

وكذلك صرَّحَ أبو إسحاق التجيبيُّ[1] في كلامه بِعدمِ اشتراطِ الحرفِ المنقولِ إليه، فمثَّل بالتنوين[2][3]؛ كأبِي داوود، و[لا مِرْية][4] أَنَّ ابن نجاح أعلمُ بكلامِ شيخهِ في محكمهِ من غيره[5].

(1) **التجيبي**: هو إبراهيم بن أحمد بن علي، أبو إسحاق التجيبي، الفقيه المالكي، من شيوخه: أبو مروان عبد الملك بن موسى الأنصاري الشريشي، من مؤلفاته: التبيان، أما وفاته فقد رجّح الدكتور حميتو أن تكون ما بين الربع الأخير من المائة السابعة، والربع الأول من المائة الثامنة (يُنظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (2/ 512-520)).

(2) وهذا نصّ كلام التجيبي: "وإن كان قبل الهمزة حرف منون، جُعلت حركتها مكان التنوين، لذهاب التنوين من اللفظ" (نقله الرجراجي في علّة الأعيان (ص692)).

(3) ومعنى كلام التجيبي أن تحذف علامة التنوين وتجعل الحركة المنقولة مكان علامة التنوين، هكذا: ﴿رَّحِيمَۚ ٱشۡفَقۡتُمۡۚ﴾ [المجادلة:12،13] ، فتكون ضمة الميم وحركة الهمزة المنقولة متراكبتين، لأن الحركة المنقولة عوض من علامة التنوين، والقول بالتراكب هنا يعود لوقوعهما قبل حرف الحلق، وهو الهمزة المنقول حركتها (ينظر: حلة الأعيان (ص692، 693)).

(4) في س: "يَرَى لَهُ".

(5) يُنظر: أصول الضبط(ص62).

وأيضاً: قد جرى[1] العملُ عند النَّاسِ قاطبةً في ضبط ﴿ ألٓمٓۚ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: 1][2] بِجعلِ الصِّلَةِ [فوقَ الأَلِفِ التِي لِلوَصْلِ][3]، وما ذلك [إِلاَّ لِأَنَّهُم اعْتَبَرُوا][4] الحرفَ المفقودَ، وهذا لاَ مُخالفةَ فِيهِ عِندهم عند [الرَّئيسِ والمرؤوسِ][5] من غير مِرْية بينهم، فهذا أيضاً كما ترى أدلُّ دليلٍ على نقلِ ﴿ أَلٓمٓۚ ءَاحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ وَالأَلْزَمُ في الجميع، فَأيُّ جَوَابٍ عَنْ هَذَا، [والجوابُ أيضاً من كونهم اعتبروا المفقود والموجود من غير ذلك][6].

وقال صاحب كشف الغمام عن مرسومِ خَطِّ الإمام[7]: "وأمَّا الفصل الثاني

---

(1) سقطت في: س.

(2) قرأ عاصم في رواية الأعشى والبرجمي عن أبي بكر عنه ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ ساكنه الميم مقطوعة الألف. وله علة، وذكر نحوه عن أبي جعفر ...، وقرأ الباقون ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ مفتوحة الميم (يُنظر: المبسوط في القراءات العشر (ص160)).

(3) في ج: "في ألفِ الوَصْلِ"، وفي م:"فوقَ ألفِ الوَصْلِ".

(4) في ج: "لأنهم اعتبروا"، وفي س: "إِلاَّ أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ".

(5) في س: "الرائس والمرسوس"، وهو تَحْرِيفٌ.

(6) ما بين معقوفين زيادة من: م.

(7) صاحب كتاب كشف الغمام في ضبط مرسوم الإمام هو الإمام الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي الشهير بالشباني المقرئ؛ إلا أنني بعد البحث والتّحري لم أعثر له على ترجمة تذكر، سوى هذه الإشارة التي ذكرها أبو داوود في مختصر التبيين (يُنظر: مختصر التبيين (5/ 1378)).

وهو ما يُنْقَلُ وَمَا[1] يُنْقَلُ إليهِ، فما يُنقلُ إليهِ حركةُ الهمزةِ، وما يُنقلُ إليْهِ السَّاكنُ بِشروطهِ المتَقَدِّمَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَ السَّاكِنُ ثابت الصُّورةِ نحو ما مَثَّلْنَا به، أو كان محذوف الصُّورةِ، مثَّل[2]: التنوين في﴿ رَّحِيمُ ـآشْمَفْتُمُوٓ﴾ [المجادلة: 12-13]، و﴿ ءَأُخْتِلَقُ ۞ ءَأُنزِلَ ﴾ [ص: 7-8] [3]، و﴿ عَجِيبٌ ۞ ءَاذَا ﴾ [ق: 1-2] [4]، و﴿ عَجَباً ءَنْ ءَاوْحَيْنَآ ﴾ [يونس: 2]، والميم في ﴿ أَلَمٓ آحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت:1] على أنَّ الميم الموجودة هي الميم الأولى وما أشبه ذلك"[5] انتهى.

قُلْتُ: فهذا أيضاً نَصٌّ صَريحٌ من غير إِشارةٍ ولاَ تَلْوِيحٍ[6] في عَينِ[7] النَّازِلةِ والحمدُ لله على نَوَازِل[8] سَوابغِ نِعَمِهِ الكاملةِ.

وقال في الطِّراز عند قول الخرّاز[9] في عمدة البيان: "وَحُكْمُهَا لِوَرْشِهِمْ في

---

(1) سقطت في: س.

(2) في س: "نحو".

(3) في م: (اختلاق ا.ذا)، وهذا تحريفٌ، لأن الآية الواردة هي ما أثبتها في المتن.

(4) سقطت من: ج، م.

(5) نقلا عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة (2/ 469)

(6) سقطت في: س.

(7) في س: "غير".

(8) سقطت في: م، س.

(9) **الخرّاز**: هو أبو عبد الله سيدي محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخراز، المقرئ، والمتبحر في علمي الرسم والضبط القرآني، من شيوخه: أبو عبد الله بن القصاب، =

النَّقْلِ [إلى آخره]"[1]: "والمعتبر أيضا فيما قبلها ما كان منطوقاً[2] به، فإذا[3] نُطق[4] به مفتوحاً كانت فوقَ الألف، نحو:﴿ قَدَ اَفْلَحَ ﴾ [المؤمنون: 1]، و﴿ أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت:1]"[5]، فانظر أيضاً كيف صَرَّحَ رحمه الله بالنَّقْلِ فِيه.

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخر: "أَكْثَرُ المتَأَخِّرِينَ على أن الميم الثانية لما ذهبتْ صَحِبَتْهَا حَرَكَتُهَا، وجَوَّزَ بعضهم أن تكون الميم الثانية هي الموجودة، وهو غيرُ صحيحٍ لأنَّ رَسْمَ الأَول في نحو: كاف ولام يَرُدُّهُ[6]"[7] انتهى.

=من تلاميذه: ابن آجطا، من مؤلفاته: نظم مورد الظمآن في رسم أحرف القرآن، توفي سنة718هـ (يُنظر: سلوة الأنفاس (2/ 128)).

(1) في ج: "إلخ".

(2) في س: "منقوطاً".

(3) في الأصل "فإن"(يُنظر: الطِّراز (ص 250)).

(4) في س: "نُقِطَ"، وهذا تَحريفٌ، والثابت في نصّ الطراز هو "نُطِقَ".

(5) الطّراز (ص250).

(6) أي أن حروف التهجي الواقعة في أوائل السّور خير دليل على أن المرسوم في الخط هو الحرف الأول منها وليس الأخير، فمثل حرف (الكاف)، فالمرسوم في الخط هو الحرف الأول "ك" وليس الحرف الأخير...، فعلى هذا فإن الميم المرسوم في لفظ (الم) هي الميم الأولى، وهذا الرأي هو الذي رجّحه الإمام التنسي، والرجراجي، حيث قال: "والقول الأول -أي الميم المرسومة الأولى- هو الظاهر، حملا على الأكثر (يُنظر: حلة الأعيان (ص692)).

(7) الطّراز (ص 218).

فقولُهُ: " أَكْثَرُ المتَأَخِّرِينَ على أَنَّ الميمَ الثانية لما ذهبتْ صَحِبَتْهَا حَرَكَتُهَا" أَيْ لاَ تُجعل الجَرَّةُ[1] في موضعها، هذا هو مُرَادُهُ كما صَرَّحَ به القيسي[2] وتلميذه الجادري[3]، كما يأتي إن شاء الله، وإيَّاكَ أَنْ تَتَوهَّم غير هذا[4].

وأوائل السُّور اخْتُلِفَ فيها، هَلْ كُتِبَتْ على المعنى أو على الاختصارِ على قولين: قَالَ بعضهم: "رَسَمَهَا[5] الصَّحَابَةَ على غاية الاختصارِ، واكْتَفَوْا مِنها

(1) في س: "الحَرَكَةُ".

(2) **القيسي**: هو أبو عبد الله محمد بن سليمان القيسي، المقرئ، وشيخ الجماعة بفاس، من شيوخه: أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم الصفار المراكشي، من تلاميذه: الجادري، من مؤلفاته: نظم الميمونة الفريدة، توفي سنة 810هـ (يُنظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة (3/ 906-920)).

(3) **الجادري**: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطيّة المديوني الفاسي، المقرئ النحوي، من شيوخه: أبو عثمان الزروالي، من مؤلفاته: النافع في أصل حرف نافع، توفي في نيف وأربعين وثمانمائة للهجرة (يُنظر: نيل الابتهاج (ص 254)).

(4) أي: أن ابن القاضي يُرجح أن الميم الثانية هي المحذوفة، ولما حذفت ذهبت معها جرّتها، ولهذا لا تُوضع على الميم المرسومة حركة النقل، وإنما تُوضع كسرتها تحتها هكذا: ﴿ **أَلَمۤ آحَسِبَ ٱلنَّاسُ** ﴾، وعلى هذا جرى عمل المغاربة، أما المشارقة فقد جرى عملهم على تجريد الحروف المقطعة في أوائل السور من الحركات (يُنظر: دليل الحيران (ص403،376)).

(5) في ج: "رسموها".

بِالْحَرْفِ الأَوَّلِ"[1]، وقَالَ التنسيّ[2]: "والذي عِندي أن الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم لَمْ يَرْسُمُوهَا على الاختصار، وإنَّمَا رَسَمُوهَا على المعنى لاَ على اللَّفظ، فَلَمْ[3] يُحذف مِنها شيء البَتَّة"[4] انتهى.

قُلْتُ: فانظر على قول التنسي أَنَّها كُتبتْ على المعنى، كَيفيَّةُ ضَبْطِهَا لَمْ يذكرهُ [هو ولا غيرهُ][5]، فَتَرَدَّدَ[6] فِيهَا النَّظَرُ، هَلْ تُضبط أو تَبقى عَارِيَةً، مع أَنَّ الدّاني[7] في المحكم صَرَّحَ بِضَبْطِهَا وَنَصُّهُ: "وحروف التهجي التي في أوائل

---

(1) لم أتمكن من العثور على مصدر هذا النقل، وهذا الكلام نفسه نقله التنسي في الطراز (ص122، 123).

(2) **التنسي**: هو محمد بن عبد الله بن عبد الجليل الأموي ثم التِّنَسِي، الفقيه الأديب المتفنن، من شيوخه: أبو الفضل العقباني، من تلاميذه: أبو العباس الصغير، من مؤلفاته: نظم الدرر والعقيان في دولة آل زيان، توفي سنة 899هـ (يُنظر: نيل الابتهاج (ص572، 573)، وشجرة النور الزكية (ص267)).

(3) في ج: "لـــــم"، وهو مخالف لما في الأصل (يُنظر: الطراز (ص123))

(4) الطّراز (ص 123).

(5) ما بين معقوفين في س: "هؤلاء غيره".

(6) في م: "فَيَتَرَدَّدُ".

(7) **الدّاني**: هو أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، الأموي، القرطبي، الصيرفي، الداني، ولد سنة 371هـ بدانية، وقيل سنة 372هـ، من أبرز شيوخه: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، ومن أبرز تلاميذه: إبراهيم بن خلف بن معاوية، من مؤلفاته: الإدغام الكبير، الأرجوزة المنبهة على =

السُّور المختلَف في قراءتها لابُدَّ من نَقْطِهَا، وكذلك الميم في[1] ﴿ أَلٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ في أول آل عمران"[2] انتهى.

وإليه أشار القيسي في الميمونة بقوله:

والـنَّقْطُ عَـنْ عُـثْمَانَ فِي الْفَـوَاتِحْ كَسَائِرِ الْحُروفِ هَـذَا وَاضِـحْ[3]

وَقَدْ صرّح بالنَّقْلِ أيضا أستاذ المغرب سيدي ميمون الفخّار[4] في الدُّرة الجليّة، نَظَمَ فيها ضَبْطَ المقنع والمحكم والتنزيل والتجيبي وغيرها، وَنَظَّرَهَا بفاتحة[5] آل عمران، ولا يشكُّ أحدٌ أَنَّهُ أعلمُ النَّاسِ بفن القرآن، وكلامهُ في المسألةِ واضحٌ لمن فَهِمَ المراد، وغابَ عَنْ الجَحْدِ والْعِنَادِ.

= أسماء القراء والرواة، البيان في عدّ آي القرآن، توفي رحمه الله بدانية سنة 444هـ (يُنظر: معرفة القراء الكبار (2/ 773-781)، وسير أعلام النبلاء (18/ 11-83)).

(1) في الأصل: "من" (يُنظر: المحكم (ص 374)).

(2) المحكم في نقط المصاحف (ص374).

(3) في ج، س: "أَوْضَحْ".

(4) **ميمون الفخار**: هو ميمون بن مساعد أبو وكيل المصمودي مولى العلامة أبي عبد الله الفخار، مقرئ أهل فاس، من شيوخه: أبو عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسي الضرير، من مؤلفاته: الدرّة الجلية، توفي سنة 816هـ (يُنظر: جذوة الاقتباس (348)، ونيل الابتهاج (ص 614)، ودرة الحجال (3/ 15)).

(5) في س: "بفواتح".

قال رحمهُ اللهُ وَنَفَعَنَا بِهِ:

إِنْ صَـحّ قبـلَ الهمـزةِ السُّـكُونُ لَفْظًـا وَخَطًّـا نَقْلُـهُ[1] مُبِـينُ

إِنْ لَمْ يُـرَ[2] خَطًّـا كَـذَاكَ الشَّـكْلُ لِلَّفْـظِ دُونَ الخَـطِّ هَـذَا النَّقْـلُ

وَذَاكَ فِي المِـيمِ الـذِي مِـنْ قَبْـلِ أَحَسِـبَ النَّـاسُ[3] تَـدَبَّر قَـوْلِ[4]

كَـذَا هِجَـاءُ مِـيمِ آلِ عِمْـرَانْ[5] لَا شَكْلَ إِذْ لَا حَرْفَ قُلْ عَنْ بُرْهَانْ

وَقَدْ سَمِعْتُ من[6] شيخنا ومُعيدنا وسيِّدنا والدنا القاسم بن القاضي رحمه الله أن تأليفَ سيدِي ميمون هي مدونة[7] هذا الفن[8]، ولنشْرَحْ كلامهُ إن شاء

(1) في س: "نَقْطُهُ"، وهو تحريفٌ، لأنه أعاد نقل البيت بعد هذا الموضع، وأثبت لفظ: "نَقْلُهُ".

(2) في ج: "يُرَى"، وهو تحريفٌ.

(3) يقصد به الميم في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: 1-2].

(4) في ج: "قَوْلِي".

(5) يقصد به الميم في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: 1-2].

(6) سقطت من س.

(7) في ج، س: "مَؤُونَةُ".

(8) يقصد بذلك منظومة الميمونة الفريدة التي تُعد من أعظم الموسوعات في علم الضبط القرآني.

الله لنزيدهُ أيضاً[1] إيضاحاً وبياناً وتَتَقَوَّى حُججُه دلالةً وبرهاناً.

قَوْلُهُ:

إِنْ صَحَّ قَبْلَ الْهَمْزَةِ السُّكُونُ لَفْظًا وَخَطًّا نَقْلُهُ مُبِينُ

أخبر رحمه الله أَنَّه إِنْ وقع قبل الهمزة ساكنٌ صحيح بشروطه المعْهُودَةِ، وكان ذلك السَّاكنُ موجوداً في [الحالتين: لفْظاً وخطّاً نقلهُ مبينٌ؛ أَيْ:][2] فإن النَّقْل إلى ذلك السَّاكن جَلِيٌّ ظاهرٌ لاَ مِرْية فيه لأحدٍ، لا في اللَّفظِ، ولا في الخَطِّ، بمعنى أنه يُراعى النَّقْلَ، وَيُحْتَجُّ[3] به في اللَّفظِ والخَطِّ جميعاً، من دون تَأَمُّلٍ ولا بُرْهَانٍ[4] لوجود المنقول إليه في العَيَان، فتُجعل على السَّاكِن المنقُول إليهِ حَركةُ النَّقْلِ، فلا يَشُكُّ فيه ذُو عَقْلٍ، وإلى هذا المعنى ووضُوحِهِ وبيانِهِ أشار رحمهُ بالبَيْتِ الأَوَّل، وهو قَوْلُهُ: "إِنْ صَحَّ قَبْلَ الْهَمْزَةِ السُّكُونُ [إلى آخره][5].

(1) سقطت من: س.

(2) ما بين معقوفين زيادة من: م، وفي ج، س: "الخَطِّ".

(3) في ج، و م: "يُحْتَكَمُ".

(4) سقطت من: س.

(5) ما بين معقوفين في ج:"إلخ بيت"، وفي م: "إلخ".

أَمَّا إعرابهُ فَقَولهُ[1]: "إِن صحَّ" شرط[2] و"قَبْلَ الهَمْزَةِ" ظرفٌ متعلقٌ بفعل الشَّرطِ الذي هو "صَحَّ"، و"السُّكونُ" فاعل "صَحَّ"، والجملة شرطية لا محلَّ لها [من الإعراب][3]، والجزم محكوم به لمحل الفعل وحده وهو "صَحَّ"، كما هو مُقَرَّرٌ في محلّهِ.

وَقَوْلُهُ: "نَقْلُهُ مُبِينٌ" جملة من مبتدأ وخبر، جواب للشرط الذي هو "إِنْ صَحَّ"، وحذف منها الفاء على حَدِّ قولهِ: من يفعل الحسنات إلخ ضرورة[4]، و"لفظاً وخطًّا" الأظهر فيهما نصبُهما على نَزْعِ الخافضِ ويجوز فيهما النَّصبُ على الحال من الضمير المستتر في "مُبِينٌ"، [وذلك ظَاهِرٌ][5].

ثُمَّ قَالَ رحمه الله مشيراً [إلى الحالة][6] الثانية، وهي ما إذا لم يَكُنِ المنقول إليه موجوداً خَطًّا:

"إِنْ لَمْ يُرَ[7] خَطًّا كَذَاكَ الشَّكْلُ لِلَّفْظِ دُونَ الخَطِّ هَذَا النَّقْلُ"

---

(1) سقطت من: ج.

(2) سقطت من: ج، م.

(3) ما بين معقوفين سقطت من: ج، م.

(4) في س: "صورة"، وهو تحريفٌ.

(5) سقطت من: س.

(6) ما بين معقوفين في س: "للحالة".

(7) في ج: "يُرَى"، وهو تحريفٌ.

أَيْ إِنْ[1] لم ير المنقول إليه للعيان في الخَطِّ، بل كان مفقوداً فيه غير موجود، أي لا صورة له، وإنَّما هو موجودٌ في اللَّفظِ خاصةً لعدم كَتْبِهِ، نحو:﴿ **الٓمٓ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ** ﴾[العنكبوت: 1]، و﴿ **مُّبِينٌ ۝ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ** ﴾ [نوح: 2-3]، و﴿ **رَّحِيمٌ ـ آشْبَفْتُمْ** ﴾ [المجادلة: 12-13]، ونحوها[2] فكذلك الشَّكل لا يرى أيضاً فيه[3]، أَيْ[4]: فكما انعَدَمَ[5] المَنْقُولُ[6] إليهِ في الخَطِّ، ولم يوجد إلا في اللَّفظِ، فكذلك يَنْعَدِمُ[7] الشَّكلُ المنقول في الخَطِّ أيضاً، ولا يوجد إلا في اللَّفْظِ.

[ثُمَّ قَالَ: "كَذَاكَ الشَّكْلُ"][8] فَأَخْبَرَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ النَّقْلَ حَاصِلٌ إلى الحرفِ المعدومِ خطًّا بلا شكٍّ ولا رَيْبٍ[9] وإنّما خالف ما تقدَّم في أن الشَّكْلَ[10] المنقول

(1) سقطت من: س.
(2) سقطت من: س.
(3) سقطت من: س.
(4) سقطت من: م.
(5) سقطت من: س.
(6) في ج، م: "للمنقول".
(7) في ج: "يُعْدَمُ".
(8) ما بين معقوفين زيادة من: م.
(9) في ج، س: "مِرْيَةٍ".
(10) سقطت من: م.

لا يظهر في الخَطِّ لِفَقْدِ موضعهِ الذي يُجْعَلُ فِيهِ[1]، أَيْ[2]: إِنْ لم يُرَ خَطُّ المنقول إليه فكذلك حركةُ النَّقْلِ لا تُرَى خَطًّا فلا تُجْعَلُ مثلاً جَرَّة حَمْرَاء أمام الميم الأُولى في موضع الثانية، هكذا: "ألم-"وهذا هو الذي جعله القيسيّ محلَّ النَّظر لا أَنَّه جعل النَّظر في النَّقل وعدمه، فهذا لا يقولُهُ أحد منهم لأَنَّهم[3] فُحُول هذا الفَنِّ، وأصحاب[4] علمٍ رشيدٍ[5] وعقلٍ سديدٍ حَسْبَمَا شرح كلامه تلميذه الجادري لرجزه بحضرته مشافهةً منهُ، كما يأتي نقلهُ بلفظهِ عنه إن شاء الله.

فلم يبقَ للعقل مجال ولا في اللَّفظِ إِشكال، حيث شرح كلامهُ بنفسهِ، وأضاء ليله البهيم في مجلس درسِه، والشَّكل في كلامه[6] المراد به حركة الهمزة المنقولة.

قال الدّاني في المحكم: "والشَّكْلُ أصله التَقْيِيدُ، تَقُولُ شَكَلْتُ الكِتَابَ شَكْلاً أَيْ قَيَّدْتُهُ وَضَبَطْتُهُ وَشَكَلْتُ الدَّابَّة شِكَالاً، وشَكَلْتُ الطَائِرَ شُكُولاً،

(1) سقطت من: م.
(2) في س: "و".
(3) في س: "لأنّه"، وهذا تَحْريفٌ.
(4) في س: "صاحب".
(5) في م: "رُشْدٍ".
(6) في س: "الكلام".

والشَّكْلُ الضَّرْبُ المتشابه[1].

ومنه قوله تعالى ﴿ وَءَاخَرُ مِن شَكْلِهِۦٓ أَزْوَٰجٌ ﴾ [ص: 58] أَيْ مِن ضَرْبِهِ.

ومثله قول الرجل: ما أنتَ من شَكْلِي أَيْ مِن ضَرْبِي[2]، والشَّكْلُ المِثْلُ، وَأَشْكَلَ الأَمْرُ إذ اشتبه، والقومُ أَشْكَال، أَيْ أَشْبَاهٌ"[3].

وإلى هذا أشار شيخ الجماعة القيسي في الميمونة الفريدة[4] بقوله:

وَالشَّكْلُ يَاتِي وَلَهُ مَعَانِ ... فِي مُحْكَمِ الْعَدْلِ الإِمَامِ الدَّانِي

الضَّبْطُ وَالتَّقْيِيدُ ثُمَّ الْمِثْلُ ... وَالضَّبْطُ هَكَذَا يَقُولُ الأَعْدَلُ[5]

انتهى[6][7].

(1) في ج، م: "المتشابه به" بزيادة "به"، وحسب النّص الوارد في المحكم، فإن هذه الزيادة تحريفٌ.

(2) في س: "ضَرْبه".

(3) يُنظر: المحكم (ص 22).

(4) زيادة من: م.

(5) في س: "العَدْلُ".

(6) سقطت من: س.

(7) يُنظر: كتاب إتحاف سماء القدسي بتحقيق ميمونة القيسي، جمعة بن عبد الله الكعبي، فصل في النقط بالألوان والتقط المدور، قطر، ربيع الآخر 1435هـ، (ص11).

قَوْلُهُ:

..... " لِلَّفْـظِ دُونَ الخَـطِّ هَـذَا النَّقْـلُ"

أَخْبَرَ رحمهُ الله أن النَّقْلَ في ﴿ أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت: 1]، و﴿ مُّبِينٌ ۝ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [نوح: 2-3] ونحوها لا يظهر له أثر في الضَّبْطِ لعدم الحرف المنقول إليه، فهذا النَّقْلُ يَظْهَرُ أَثَرُهُ في اللَّفْظِ إِذْ لابد منه، وَأَمَّا في الخَطِّ فلا يظهر له أثر لعدم الحرفِ المنقول إليه، وعدم وضع حركة الهمزة في موضع المحذوف مبطوحة حمراء كما تقدَّم.

فالنَّقْلُ إذاً حاصلٌ في اللَّفْظِ لِقَرْعِ اللِّسانِ لَهُ، بخلاف وضع علامته في الخَطِّ، فإنَّهُ لم يعرجوا عليه، هذا معنى كلامه رحمه الله بدليل ما نظَّر به بعد [بفاتحة][1] آل عمران.

وَأَمَّا إعراب البيت الثاني أيضا فَقَوْلُهُ: " إِنْ لَمْ يُرَ خَطًّا" شَرْطٍ وَفِعْلُهُ "يُرَ" دخلت عليه "لَمْ" فخرجت لفظه، وعملت أداة[2] الشرط في محله [على ما][3] هو المقرر[4] في محله، و"خَطًّا" الأقربُ فيه نَصْبُهُ على الظرفية أو العامل[1] فيه فعل

(1) ما بين معقوفين في س: "من فاتحة".

(2) في ج، م، س: "أدات"، وهذا تحريفٌ، وقد قام المُحقق بتصويبها كما هي مثبتة في المتن.

(3) ما بين معقوفين في س:"ما على"، وهذا تَحْرِيفٌ.

(4) في ج: "المقدّر".

الشرط[2] الذي قبله وهو "يُرَى".

وَقَوْلُهُ: "كَذَاكَ الشَّكْلُ" جملة من مبتدأ وخبر، قدّم فيه الخبر على المبتدأ[3]، وهي جواب الشرط، وحذف منها الفاء كما هو مقرر[4] عند أهله، وَقَوْلُهُ: "اللَّفْظِ دُونَ الخَطِّ" إلخ جملة من مبتدأ وخبر، قُدِّمَ فيها [أيضاً الخبر][5] على المبتدأ[6].

وَقَوْلُهُ: "دون الخَطِّ" ظرفٌ يَتَعَلَّقُ[7] بما يَتَعَلَّقُ به المجرور المجعول خبراً، ويَحْتملُ أيضاً الحالية، وهذه الجملة من المبتدأ والخبر استئنافية استئنافاً بيانياً، فَكَأَنَّ[8] قائلاً قَالَ لَهُ: أنت قَدْ[9] قُلت إن لم يُرَ المنقول إليه خَطًّا فكذلك الشَّكْلُ لا يُرَ أيضاً خَطًّا، فما هذا النَّقْلُ، فَأَجَابَ: [بأَنَّهُ اللَّفظُ لاَ الخَطُّ][10]، وذلك ظاهر

(1) في ج: "لعامل"، وفي س: "العمل".
(2) في س: "للشرط".
(3) في ج: "مبتدأه"
(4) في ج: "مُقَدَّر".
(5) ما معقوفين في س: "الخبر أيضاً".
(6) في ج: "مبتدأه".
(7) في س: "تعلق".
(8) في س: "كَأَنَّ".
(9) سقطت من: س.
(10) ما بين معقوفين في س:"للّفظ لا للخطّ".

والله أعلم .

وَقَوْلُهُ:

"وَذَاكَ فِي المِيمِ الذِي[1] مِـنْ قَبْـلِ أَحَسِـــــبَ النَّـــــاسُ[2] ".....

أخبر رحمه الله ومثَّلَ وبيّن وأَوْضَحَ أن الموضع الذي وقع فيه هذا الحُكْم المشار إليه بالبيت الثاني هو[3] ﴿ الٓمٓ اَحَسِبَ اَلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت:1].

قَوْلُهُ:

...."تَـدَبَّر قَـوْلِ[4]"

أَيْ: افهم ما قلتهُ لَكَ واحملهُ على نظائرِهِ من التنوين، وأشار بذلك رحمه الله إلى قِلَّةِ من يُعَمِّمُ مُرَادَهُ فقال: "تَدَبَّرْ قَوْلِي" أَيْ تَدَبَّرْ ما قُلتهُ لك وتَفَطَّنْ لَهُ، ولا تحمله على غير ما أَرَدْتُّ وقَصَدْتُّ، كما يَعْتَقِدُهُ[5] من لا خِبرة عنده.

---

(1) سقطت من: ج.

(2) يقصد به الميم في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ أَحَسِبَ اَلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: 1-2]

(3) في م: "نحو".

(4) في ج، م: "قَوْلِي"، وحذف هنا الياء مراعاة لقافية البيت.

(5) في س: "يُعَمِّمُ".

ثُمَّ إنَّه أتى بدليل بأن نظره [بِحجَّة، قويَّة ظاهرة[1] جليّة[2]][3]، لا يَشُكُّ فيها أَرِيب، ولاَ يحيدُ عنها كُلُّ مُصيبٍ، فَقَالَ : "كَذلك هِجاءُ *ميم* آل عمران"، أَيْ حُكْمُ هِجاء ميم[4] ﴿ أَلٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:1] كَحُكْمِ ﴿ أَلٓمٓ آحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت:1] فَتَجْعَلْ[5] صلة همزة الوصل فوق الألف تابعة للمفقودة خطاً لا للموجودة، فلم تحصل المتابعةُ [إلاَّ في اللَّفْظِ][6].

كَمَا أَنَّهُ فِي ﴿ أَلٓمٓ آحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت:1] لم يحصلِ النَّقْلُ إلَّا في اللَّفْظِ دون الخَطِّ، إِذْ لا وضع خطًّا لحركة النَّقْلِ على محلِ السَّاكِن، فوقعت المتابعةُ للحرفِ [الملفوظ][7] به لا للمكتوب، فلو كانت تابعة للخطِّ لجُعلت من أسفل، وهذا لم يقُل به أحدٌ، فَيَا عَجَبًا كل العجبِ لمن فرق بينهما متى جعلوا ﴿ آحَسِبَ ﴾ بقطع الهمزة رعاية للرسم[8]، وجعلوا صلة ألف الجلالة من فوق

(1) في ج: "ظاهر"، وهذا تَحْريفٌ.
(2) في س: "جليلة".
(3) ما بين معقوفين في س: "بقولة ظاهرة جليلة".
(4) زيادة من: س.
(5) في س: "فَيَجْعَلْ".
(6) ما بين معقوفين مخروم في: م.
(7) ما بين معقوفين مخروم في: م.
(8) في م: "المرسوم".

رعاية للمعدوم، [فهذا][1] الحكم من غير دليل [ولا برهان][2]، فجزا الله عنّا خيراً من اتبع [الحق بعد][3] [الوضوح][4] والبيان، بَلْ يَلْزَمُ من قَطْعِ ﴿ أَحَسِبَ ﴾ أن يَجْعَلَ الصِّلة أسفل الألف، ومن أَبَى فقد خَالَفَ نُصُوصهُمْ لأنَّهم نظَّروها بها.

قَوْلُهُ:

..... "لَا شَكْلَ إِذْ لَا حَرْفَ قُلْ عَنْ بُرْهَانْ"

أَخْبَرَ[5] رَحِمَهُ اللهُ أنّه لا حركة قبل همزة الوصل على حرفها في الخَطِّ تُتْبَعُ، بل الحركةُ وحرفها مَعاً[6] مَعْدُومَانِ، وليس ثمَّ حرف مع حَرَكَتِهِ[7] حتّى [يُتْبَع][8]، كما هو معهود موجود في أكثر المواضع، بل اتْبِعَتِ الصِّلَةُ لِلَّفظ[9] لا

(1) ما بين معقوفين مخروم في: م.
(2) ما بين معقوفين في ج، س: "وبرهان".
(3) ما بين معقوفين سقطت من: س.
(4) ما بين معقوفين مخروم في: م.
(5) في ج، س: "وَأَخْبَرَ".
(6) سقطت من: ج.
(7) في ج، س: "حَرَكَةً".
(8) ما بين معقوفين مخروم في: م.
(9) في س: "اللّفظ".

للخطِّ كما تقدَّم في التنوين، فكذلك أيضاً[1] حُكمها، إذ[2] التنوينُ يُلفظ به وتَتْبَعُهُ الصِّلَةُ، فكذلك في ﴿ أَلٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:1] لا فرق، فهذا معنى كلامه: " لَا شَكْلَ إِذْ لَا حَرْفَ ... إلخ".

ثُمَّ أَمَرَكَ بأَنَّك تقولُ ما تَقَدَّمَ وتُعْلِنَ بِهِ، لأنّك أتيتَ ببرهانٍ قاطعٍ، ونورٍ ساطعٍ، [وضياءٍ لامعٍ][3]، فلا تَعتبرُ[4] من يقول بخلافه، فذلك حائدٌ عن الصَّوابِ وأوصافهِ، وإنما [أَطَلْنَا][5] الكلامَ مع الإطنابِ قَصْداً لإزالةِ الشَكِّ والارتياب، وَقَدْ صَرَّحَ أيضا بنقلهِ شيخ الجماعةِ بفاس أبو عبد الله القيسي في أُرْجُوزَتِهِ المسمّاةِ بِالميمُونَةِ الفريدةِ[6]، نَظَمَ فِيهِ ما للمقنع والتّنزيل والتّجيبي [وغير ذلك][7].

فقال:

---

(1) سقطت من: س.

(2) في م: "هذا".

(3) ما بين معقوفين مخروم في: م.

(4) في ج، س: "يُعْتَبَرُ".

(5) ما بين معقوفين مخروم في: م.

(6) في ج: "الفردية"، وهذا تَحْرِيفٌ.

(7) ما بين معقوفين زيادة من: م، ويُحتمل أن تكون هذه الزيادة من ناسخ المخطوطة.

[والْوَاوُ بَعْدَ النُّونِ][1] مِنْ يَاسِينَا فَهَلْ يُشَدُّ[2] وَبَعْدَ نُونَا

كَذَاكَ شَكْلُ الهَمْزِ مِنَ أَحَسِبَا أَيْنَ مَحَلُّهُ لَدَى النَّقْلِ اطْلُبَا

وَهَلْ تَنْزِلُ بِمِيمَ اللهِ الصِّلَةُ أُصْغُوا لِلَّذِي قُلْنَاهُ

واقترب الَّذي أَتَى بَعْدَ اَهْتَدَى وَذَا كَثِيرٌ إِنْ بَحَثْتَ طِبْ هُدَى[3][4]

قَالَ الإمامُ العالمُ[5] العلامةُ الأستاذ المحقق الجادري رحمه الله هذه المسائل الأربعة[6] تَوَقَّفَ فيها الناظم ولم يُجِبْ فيها بحكم لعدم النَّصِّ عَلَيْهَا[7][8]، والذي

(1) ما بين معقوفين في م: " وَالنُّونُ بَعْدَ الْوَاوِ"، والصحيح هو المثبت في النص، لأن الواو جاءت بعد النون من كلمة "يس".

(2) في ج، س: "يُشَدَّدُ".

(3) يُنظر: نص المنظومة في قراءة الإمام نافع عند المغاربة (3/ 925).

(4) يُنظر: كتاب إتحاف سماء القدسي بتحقيق ميمونة القيسي، جمعة بن عبد الله الكعبي، فصل في علامة المد، (ص19).

(5) في س: "العَلَمُ".

(6) والمسائل الأربعة التي أوردها في هذه الأبيات هي: ضبط الواو بعد النون من ﴿يسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [يس:1]، شكل الهمز من ﴿أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت:1]، صِّلَةَ الألف في ﴿ ٱقۡتَرَبَ لِلنَّاسِ ﴾ [الأنبياء:1]، وفي ﴿ وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ ﴾ [طه: 134].

(7) في س: "فيها".

(8) أي أن هذه المسائل الأربعة التي أوردها القيسي في ميمونته لم يرد فيها نص الشيخين أو غيرهما يبيّن كيفية ضبطها.

يَظْهَرُ فيها، وما ارتضاه الناظم ما أذكره إن شاء الله.

فَأَمَّا قوله تعالى ﴿ يَسٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ [يس:1] [1]، و﴿ نٓۚ [2] وَٱلۡقَلَمِ ﴾ [القلم:1][3] فعلى رواية الإظهار [لا إشكال في][4] تعرية الواو من الشدّ، وعلى رواية الإدغام الظاهر أنّه يُشدّ قولاً واحداً[5]، ولا يكون فيه الوجهان اللذان في إدغام النون في الواو والياء[6]، كما يأتي بَعْدُ[7] في بابه لعدم شرط الوجه الثاني، وهو تعرية الحرفين معًا النون من السُّكون والواو من التّشديد[8]، وهنا لا نون يُعرى، فقد بَطُل هذا الوجه الذي هو التعرية.

---

(1) أدغم النون من ﴿يسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ في الواو: هشام، والكسائي، ويعقوب، وخلف، واختلف عن نافع، وعاصم، والبزي، وابن ذكوان، وقرأ الباقون بالإظهار (يُنظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة (3/ 266)).

(2) النون في الواو من ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ الخلاف فيه كالخلاف في ﴿يسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ أدغم النون في الواو الكسائي ويعقوب وخلف وهشام، إلا أنه لم يختلف فيه عن قالون أنه بالإظهار. واختلف عن ورش وحده، وعن عاصم والبزي وابن ذكوان.(يُنظر: النشر (2/ 18)).

(3) ما بين معقوفين سقطت من: س.

(4) ما بين معقوفين سقطت من: س.

(5) سقطت من: ج.

(6) سقطت من: س.

(7) سقطت من: ج.

(8) في ج: "الشدّ".

وَقَالَ لي الناظم يحتمل أن يكون فيه الوجهان من طريقة أخرى، وذلك لأجل عدم النون الـمُدغم، ويكون ذلك بالحمل على المد في أوائل السُّور، هل يُنزل أم لا؟

فَقُلْتُ له: ذلك[1] يظهر لكنا وجدنا نظائر[2] هذا كثيرة، ولم يختلف في تشديده، وذلك نحو: قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَاعْلَمَ ﴾ [القصص:50] ونحو: ﴿ٱلَّذِى ﴾ و﴿ٱلَّذِينَ ﴾، و﴿ٱلَّتِىٓ﴾، و﴿ٱلَّيْلِۚ﴾، و﴿مِمَّا﴾ و﴿مِمَّ ﴾[3]، ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ﴾[يونس:46] وشبهه.

قُلْتُ: وينبغي أن يكون مثل هذه[4] شدّ الميم من ﴿ أَلٓمٓۚ ﴾، و﴿طسٓۚ ﴾، [ومن ﴿طسّمّ ﴾][5] وشبهه.

---

(1) سقطت من: س.

(2) في س: "نظير".

(3) في س: "عم".

(4) في س: "هذا".

(5) ما بين معقوفين سقطت من: س.

فَقُلْتُ: ولكن يبقى هنا خلاف آخر، وهو الذي نقلناه عن الجعبري[1]، إنَّما يرد[2] في حالة دون حالة؛ كالمنفصل، المشارقة [على السكون][3]، والمغاربة[4] على التشديد انتهى.

قُلْتُ[5]: ويُشير بهذا الكلام الأخير[6] إلى ما ذكره[7] برهان الدّين الجعبريُّ في الجميلة لما ذكر علامة التشديد، قال[8]: "وهذا[9] حُكم المشدّد في الحالين المتفق فيه[10]، وإن اختلف فيه فعلى الخلاف، وإن اختص بالوصل فالمغاربة على العلامة، والمشارقة على حذفها" انتهى.

---

(1) **الجعبري**: هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل، برهان الدين الجعبري، أبو إسحاق، عالم بالقراءة.، من شيوخه: أبو بكر بن الجندي، من تلاميذه: أحمد بن نحلة سبط السلعوس، من مؤلفاته: كنز المعاني شرح حرز الأماني، توفي سنة 732هـ (يُنظر: غاية النهاية (1/ 21)، والأعلام (1/ 55)).

(2) في س: "يُريدُ"، وهذا تَحْريفٌ.

(3) سقطت من: س.

(4) في ج، س: "للمغاربة".

(5) سقطت من: س.

(6) سقطت من: س.

(7) في س: "رواه".

(8) في ج:"وقال".

(9) في ج: "هذا".

(10) زيادة في: س.

أَيْ[1]: إذا كان الحرف المدغم[2] متصلاً في كلمة واحدة فلابد من وضع علامة التشديد، فإن كان مختلفاً فيه، فمن أَدْغَمَ يَضَعُ العلامة، ومن أَظْهَرَ فلا، وما كان إدغامهُ خاصًّا[3] بالوَصْلِ كالمنفصلِ مثلاً، الذي يصح عليه الوقف، فاختلف فيه.

فمن المغاربة جعل علامة التشديد دلالة على إدغامه، والضبط مبني على الوصل، والمشارقة لا يجعلون علامة التشديد، لكونه مظهرا في الوقف اعتبارا بهذه [الحالة][4] والله أعلم.

ثُمَّ قَالَ الإمام[5] الجادري في تمام شرح الأبيات المتقدمة، وَأَمَّا قَوْلُهُ تعالى: ﴿ **أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ** ﴾ [العنكبوت:1] إذا ضبطناه[6] برواية ورش فالظاهر أيضا أنه تُنزل حركة الهمزة حال النقل في موضع الميم الثانية وتُجعل جرّة في موضع الهمزة على رأس الألف.

---

(1) سقطت من: س.

(2) سقطت من: س.

(3) في ج: "خالص".

(4) ما بين معقوفين مخرومة في: ج.

(5) سقطت من: س.

(6) في س: "ضَبْطِهِ".

ونظير هذه المسألة النقل للتنوين، نحو قوله تعالى: ﴿ رَّحِيمُۢ ـَٔاشۡمَقۡتُمُوٓ ﴾ [المجادلة: 12-13] فقد نَصَّ التجيبي على أن حركة الهمزة تُجْعَلُ في موضع التنوين، لكونه ساقطاً في الخَطِّ[1]، فكذلك هذا ولا فرق.

وقال لي الناظم أيضاً[2] يجوز أن تجري فيه الوجهان، وهو أن تلغى حركة الهمزة في موضع الحرف المعدوم، أو لا تلغى، ويكون [أيضاً بالحمل][3] على المد في الفواتح.

وفُرِّق بين مسألة التنوين وهذا؛ بأن التنوين مع عدم النقل قد تجعل له دلالة أخرى تدلُّ عليه، وذلك حركة [مثلُ الحركة][4] التابع لها، ولم يجعلوا هنا دلالة على الميم مع عدم النقل، إما سكونا أو غيره، فلما خُولف بينهما مع عدم النقل، كذلك يُخالف أيضا مع النقل.

---

(1) قال التجيبي: "وإن كان قبل الهمزة حرف منون، جُعلت حركتها مكان التنوين، لذهاب التنوين من اللفظ" (نقله الرجراجي في علّة الأعيان (ص692)).

(2) زيادة في: م.

(3) ما بين معقوفين في س: "بِالْحَمْلِ".

(4) ما بين معقوفين في س: "مع حركة".

وَقَدْ يُجاب عن هذا الفرق بأن التنوين إنما جعلوا له دلالة في[1] كل حالة من الإظهار والإدغام، والإخفاء، والنقل، وغير ذلك لِيَدُلُّوا على أن في الكلمة تنوينا، وإنها منصرفة بخلاف أن لو لم [يجعلوا لها][2] دلالة في وقت ما، لما عُلِمَ إِنَّهُ في الكلمة، وأنها منصرفة، فكان اعتناؤهم بها[3] قويًّا.

وَأَمَّا نحو﴿ الٓمٓ ﴾ من فواتح السّور، فمعلوم قطعاً أن هذه الحروف كلها لا يلفظ إلاّ[4] بِمُسَمَّيَاتِهَا، وأَنَّه إذا كان ذلك كذلك فبالضرورة يُعلم إن كان الأصل أن يُكتب الاسم كله في الخَطِّ، فيكتب مثلا: ميم ولام[5] وألف، وإن لم يكتب منه إلا المسمّى فيُقدَّر هناك ما بقي والله تعالى أعلم.

وَأَمَّا قوله تعالى: ﴿ الٓمٓ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:1] فالظَّاهِرُ أيضا أن تُجعل الصِّلَةُ في رَأْسِ الألف لأجل فتحة الميم الذي قبله، وإن كان محذوفا من الخَطِّ، ونظيره أيضا التنوين في نحو: ﴿ مُّرِيبٍ ۝٢٥ ٱلَّذِي ﴾[ق:25-26]، و﴿ حَكِيمٌ ۝١١١ ٱلطَّلَٰقُ ﴾ [البقرة:228، 229]، و﴿ قَتِيلًا ۝١٤ ٱنظُرْ ﴾ [النساء:49، 50]، وشبه ذلك، فإنهم

(1) في س: "على".
(2) ما بين معقوفين في س: "يجعلها".
(3) في م: "به".
(4) سقطت من: س، وفي م لا يظهر الموضع لوجود خرم.
(5) في ج: "الام".

كلهم اتفقوا على جعل الصّلة في الألف مطلقا، ولم يَنُصَّ أَحَدٌ على خلافه، مع أَنَّ التنوين محذوف من الخَطِّ، فلا فرق بينه وبين هذا [وهذا](1) إذا قلنا أن الحركة التي على الميم إنما هي حركة التقاء الساكنين، وهو المشهور و[المنصور المعمول](2) عليه عند الأئمة.

وإن قيل إنها حركة النقل فتجري(3) مجرى ﴿ أَٓلٓمٓۚ اَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت:1] فِيمَا ذُكِرَ كُلِّهِ، ويكونُ النَّقْلُ فيه للجماعة مثل النَّقْلِ عند ورش في ﴿ أَٓلٓمٓۚ اَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾ [العنكبوت:1]، وما رُوي عن أبي بكر(4) عن عاصم(5) من قَطْعِ الألفِ من(6) اسم الله [والهمزة، في مثل](7): ﴿ أَٓلٓمٓۚ اَحَسِبَ ٱلنَّاسُ ﴾

---

(1) ما بين معقوفين سقطت من: س.

(2) ما بين معقوفين في س: "المنصوص المعوّل".

(3) في ج: "فيجري".

(4) **أبو بكر**: هو أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي الإمام، مولى واصل الأحدب، أحد رواة الإمام عاصم، من تلاميذه: أبو داود الطيالسي، توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة (يُنظر: معرفة القراء الكبار (ص80ـ83)).

(5) **عاصم**: هو عاصم بن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي، أحد القراء العشرة، من شيوخه: زر بن حبيش، من تلاميذه: حمزة بن حبيب، توفي في آخر سنة سبع وعشرين ومائة (يُنظر: معرفة القراء الكبار (ص81ـ84)).

(6) في س: "في".

(7) ما بين معقوفين في ج وم: "وهمزة فمثل".

عند غير ورش، وانظر[1] هَلْ تجعل الحركة في ﴿ أَلَمَّ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران:1] في موضع الميم الثانية إذا قلنا أنَّها حركة التقاء الساكنين أم[2] لا فيه نظر، وسيأتي آخر الكتاب التنبيه عليه.

وَأَمَّا جعل الحركة على سائر الحروف الموجودة في الخَطِّ التي في الفواتح، فنجعل [الحركات عليها][3]، وسيأتي ذلك منصوصا آخر الكتاب إن شاء الله [تعالى انتهى[4]][5].

وَأَمَّا قوله تعالى: ﴿ وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿١٣٥﴾ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ﴾ [طه: 134، الأنبياء:1]، وما هو مثله نحو:

﴿ أَمْثَٰلَكُمْ ﴿٣١﴾ [6] بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ إِنَّا فَتَحْنَا ﴾ [محمد: 39، الفتح:1].

﴿ وَٱقْتَرِب ۩ ﴿٢٠﴾ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [العلق: 20، القدر:1].

---

(1) في س: "انظر".

(2) في ج: "أَوْ".

(3) ما بين معقوفين في م: "عليها الحركات"، وفي س:"عليها الحركة".

(4) سقطت من: س.

(5) ما بين معقوفين سقطت من: م.

(6) زيادة في: م.

فمن أخذ من القراء في ذلك بالبسملة[1] فلا إشكال في ذلك، وإنّ الصِّلَةَ تُجْعَلُ تحت الألف في ﴿ ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ ﴾ [الأنبياء:1] ويلحق الألف في ﴿ وَمَنِ ٱهْتَدَى ﴾[طه: 134]، ويُسكن الميم في: ﴿ أَمْثَٰلَكُمْۖ ﴾ [محمد: 39] وَيُضَمُّ لِمَن ضَمَّهُ وَوَصَلَهُ، وتُشَدُّ[2] الباء في: ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾[3] وَتُعَرَى التِي قَبْلَهَا.

وَمَنْ أخذ فيها من القراء بترك البسملة[4] فهل تلغي البسملة في ذلك، ويُضبط على أنها لم تكن هناك[5]، فلا يُلحق الألف في اهتدى وتُجعل الصِّلة فوق الألف في اقترب وغير ذلك مما ذكر، أم لا تلغى لأنها ثابتة في المصحف، [فهذا محل النظر عندي فيه قويّ][6].

---

(1) ممن أخذ بالتسمية بين السور: ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي يبسلمون بين كل سورتين في جميع القرآن، ما خلا الأنفال وبراءة؛ فإنه لا خلاف في ترك التسمية بينهما (يُنظر: التيسير في القراءات السبع (ص127)).

(2) في س: "وتشديد".

(3) سقطت في: م.

(4) الباقون أخذوا بترك التسمية بين السور، فأصحاب حمزة يصلون آخر السورة بأول الأخرى، ويُختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكت بين السورتين من غير قطع (يُنظر: التيسير في القراءات السبع(ص127)).

(5) في س: "في ذلك".

(6) ما بين معقوفين في س:"وهذا النظر فيه قوي".

وَقَدْ سَأَلْتُ الناظم عما يظهر له فيه، [فقال لي: يظهر لي][1] من نص أبي شامة[2] الذي [في البسملة][3]، وهو قوله: "وكلهم اتفقوا في ابتداء السّور على البسملة سواء في ذلك من بسمل[4] أو[5] من لم يبسمل"[6].

وعلته أنهم حملوا[7] كتابتها في المصحف على ذلك، كما تكتب همزات الوصل، وهي ساقطة في [الوصل، مع أنهم][8] لا يَعتدّون بها في الوصل، فكذلك[9] أيضا في الضبط لا يُعتد بها، لأن الضبط مبني على الوصل.

---

(1) ما بين معقوفين سقطت من: س.

(2) **أبو شامة**: هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقيّ، المؤرخ، المحدث، النحوي، المقرئ، صاحب التصانيف، من شيوخه: داوود بن ملاعب، من أبرز تلاميذه: شهاب الدين حسين الكفري، من مؤلفاته: المحقق في الأصول، توفي في التاسع عشر رمضان من سنة 665هـ (معرفة القراء الكبار (361 ـ 362)).

(3) ما بين معقوفين في س:"فيه".

(4) في س: "يُبسمل".

(5) في م و س: "و".

(6) إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة القدسي، دار الكتب العلمية، (ص68).

(7) في س:"جعلوا".

(8) ما بين معقوفين في س: "اسم".

(9) في س:"وكذلك".

قُلْتُ: وهو تخريج حسن والله تعالى[1] أعلم، وقد كان الظّاهر لي أن يُتوقف على ضبطه، ويُجعل ذلك عارياً، [فإذا رآه القارئ عاريا سأل عنه الأستاذ فيعرفه حقيقة التلاوة فيه، ولما جُعل عاريا][2] والله تعالى أعلم.

[وهذا متعدد كثيرة، وقد اختارها أبو داوود وعوّل عليها][3].

(1) زيادة في: س.

(2) ما بين معقوفين سقطت من: س.

(3) ما بين معقوفين زيادة من: م.

فَصْلٌ [حكم تشديد الميم والخاتمة]

وقوله: "فهلْ يُشدُّ"، هل [موضع[1] لطلب التصديق][2]، [فمعناه: هل يُشدُّ أم لا؟][3].

وكذلك[4] قوله:" هل[5] تُنزل بميم الله الصِّلَةُ"، معناه: أم لا تُنزل.

وَقَوْلُهُ: "واقترب" معطوفٌ على المجرور على حذف الجار، تقديرهُ: هَلْ تُنَزَّلُ الصِّلَةُ بميم الله وبـ"اقترب" أم لا؟

وَقَوْلُهُ: "طِبْ هُدًى" أي طب ذا هدى، فهو حال، ويحتمل أن يكون تمييزاً أي طب هداك انتهى.

---

(1) في م: "موضوع".

(2) ما بين معقوفين في س: "موضوع للطلب التصديقي".

(3) ما بين معقوفين في س: "فَمَعْنَا هَلْ يُشَدُّ أَمْ لَا يُشدُّ".

(4) في س: "كَذَا".

(5) في س: "وَهَلْ".

كما وجد من كلام الأستاذ المحقق الجادري رحمه الله تعالى ونفعنا ببركاته[1]، وإنَّما نقلته[2] بكماله تَبيِّنا للحقِّ بكلامهِ، فقد أوضحَ المرادَ، [وبيّن مهجع الرَّشاد][3]، فلم يبق لأحد كلام بعد نُصُوصِ الأئمة الأعلام، ولم يبق في كلامهم تأويل، فقد أتوا بِحُجَجٍ ودلائل أوضحت[4] السَّبيل، وفيما ذكرناه كفاية، لمن أراد اتباع الأئمة والسّلامة، وصلي الله وسلّم[5] على سيِّدنا ومولانا محمد ملاذ الخلائق، وشفيعهم يوم القيامة، وعلى آله وأصحابه الطَّاهرين المطهرين[6] الحسبِ والنسبِ والأجناسِ، الناقلين شمائلهُ الزَّكية إلى النّاس، وإلى حكمِ نقلهِ أَشرنا [في هذه الأبيات][7]:

أَحَسِبَ النَّاسُ بِنَقْلٍ قَدْ جَرَا ... عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ حَقًّا لاَ امْتِرَا
نَظِيرهُ التَّنوينُ في المِثَالِ ... فَالنَّقْلُ حَاصِلٌ وَلَا تُمَالِ
بِفَقْدِ مَنْقُولٍ لَّهُ فِي السَّطْرِ ... وُجُودُهُ فِي اللَّفْظِ كَافٍ فَادْرِ

(1) في س: "به".
(2) في س: "فَعَلْتُهُ".
(3) ما بين معقوفين سقطت من: س.
(4) في م: "أوضحوا".
(5) زيادة من: م.
(6) سقطت من: س.
(7) ما بين معقوفين زيادة من: م و س.

كَـذَاكَ مِـيمُ آلَ عِمْـرَانَ جَـرَتْ ... قُبَيـلَ[1] لَفْـظِ اللهِ[2] خَطًّـا فُقِـدَتْ

فَتُجْعَـلُ الصِّـلَةُ فَـوقَ الأَلِـفِ ... رْعَايَـةً لِلَّفْـظِ فَـافْهَمْ وَاعْـرِفِ

وَعَـدَمُ النَّظِـيرِ فِي الْقُـرْآنِ ... يُؤَيِّـدُ الْحَـقَّ مَـعَ الْبُرْهَـانِ

مثّـل بِـالتَّنْوِينِ فِي التَّنزِيـلِ ... كَـذَا التَّجِيبِـيُّ بِـلَا تَفْصِـيلِ

والنَّصُ مَوْجُودٌ لَدَى كَشْفِ الْغَمَامِ ... كَـذَاكَ فِي الطِّـرَازِ قَالَـهُ الْهُـمَامُ

وَنَـصُّ دُرَّةٍ بِنَقْـلٍ قَـدْ ظَهَـرْ ... دُونَ احْـتِمَالٍ عِنـدَ مَـنْ جَـادَ النَّظَـرْ

وَصَرَّحَ الْقَيْسِيُّ شَـيْخُ فَـاسِ ... بِنَقْلِـهِ أَيْضًـا بَـلَا الْتِبَـاسِ

نَظَـرَهُ بِقَوْلِـهِ مَـنِ اهْتَـدَى ... آخِـرُ طَـهَ[3] فَـتَفَطَّنْ مُرْشِـدَا

وَمَنْ يَّقُلْ بِـالْقَطْعِ حَـرَّفَ الْكَـلَامْ ... وَصَادَمَ النُّصُوصَ جَحَـدَا وَالسَّـلَامْ

[كَمُلَ بِحَمدِ الله وحُسْنِ عَوْنِهِ وتوفيقِهِ، آمين، وصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً][4].

(1) في س:"قبل".

(2) يقصد به قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿الٓمٓ ١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 1-2]

(3) يقصد به قوله تعالى في آخر سورة طه: ﴿وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: 135].

(4) ما بين معقوفين في م: "انتهى"، وفي س: "كمل بحمد الله وحسن عونه، والحمد لله رب العالمين".

خاتمة

من أهم النتائج المتوصل إليها في خاتمة هذا البحث:

- القيمة العلمية لهذا المخطوط، ولم أقف على من حققه ودرسه.
- نشأ ابن القاضي في أسرة وبيئة علمية، ساهمت بشكل كبير في تكوين شخصيته العلمية.
- العنوان المختار للمخطوط هو: "إزالة الشك والإلباس العارضين لكثير من الناس في نقل ﴿أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾" وهو مأخوذ من متن هذا المخطوط، ونسبته للمؤلف صحيحة لا غبار عليها.
- تناول المخطوط الإجابة على بعض القضايا المتعلقة بأصول قراءة الإمام نافع في بعض أوجه القراءة وقفًا ووصلاً.
- وُفِّق ابن القاضي في هذا المؤلف الصغير الحجم، والكثير الفائدة من إزالة الشك والالتباس العرضين لكثير من الناس في نقل﴿ أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: 1] لورش، من خلال نقله إجماع الأمة على نقله لفظًا وضبطهُ خطّا، لأن الخط تابع للفظ، وردّ كلام كلّ من خالف ذلك.
- وافق أكثر المتأخرين الإمام ابن القاضي في أن الميم الساكنة من﴿الم﴾التي هي الميم الثانية، هي المحذوفة من الخط، ولما حذفت صحبتها حركة النقل، ولهذا لا توضع على الميم المرسومة حركة النقل، وإنما توضع كسرتها تحتها،

وهذا ما جرى به العمل عند المغاربة.

ومن التوصيات التي اقترحها:

- أن يهتم المتخصصون بجمع مثل هذه الرسائل الصغيرة للإمام ابن القاضي المتناثرة من هنا وهناك في مؤلّفٍ واحد، حتى يستفيد منه طلبة العلم والقراء، وذلك لأهمية مؤلفات هذا الإمام عند المغاربة.
- لابن القاضي عدد كبير من المؤلَّفات العلمية المشتهرة بين القراء والمجودين في الغرب الإسلامي، والكثير منها لا يزال في عداد المخطوطات، تنتظر من يخرجها للنور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس العامة

وتتضمن:

فهرس الأعلام
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام

العلم	تاريخ الوفــاة	الصفحة
عبد الرحمن بن إسماعيل، أبو شامة المقدسي	665هـ	82
إبراهيم بن أحمد بن علي، أبو إسحاق التجيبي	الربع الأول من المائة الثامنة	53
عبد الرحمن بن محمد المديوني الفاسي الجادري	نيف وأربعين وثمانمائة للهجرة	57
إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، أبو إسحاق الجعبري	732هـ	75
محمد بن محمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الخراز	718هـ	55
محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي	899هـ	58
عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني	444هـ	58
ميمون بن مساعد، أبو وكيل المصمودي الفخار	816هـ	59
محمد بن سليمان، أبو عبد الله القيسي	810هـ	57
عاصم بن أبي النجود	127هـ	79
أبو بكر بن عياش الأسدي	193هـ	79
سليمان بن نجاح، أبو داوود الأندلسي	469هـ	49
عثمان بن سعيد المصري	197هـ	48
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم	169هـ	50
محمد بن عبد الله التنسي	800هـ	58

فهرس مصادر المؤلّف في كتابه

الكتاب	المؤلِّف	الصفحة
المحكم في علم نقط المصاحف	عثمان بن سعيد، أبو عمرو الداني	29
أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار	سليمان بن نجاح، أبو داوود الأندلسي	29
الميمونة الفريدة في نقط المصاحف	أبي عبد الله محمد بن سليمان القيسي	31
كشف الغمام من ضبط مرسوم الإمام	الحسن بن علي بن أبي بكر المنبهي	30
الطِّراز شرح ضبط الخراز	محمد بن عبد الله التنسي	30
الدُّرة الجليَّةُ في نقطِ المصاحف العليَّة	ميمون بن مساعد المصمودي الفخار	31
عمدة البيان	محمد بن محمد، أبو عبد الله الخراز	31
جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد	برهان الدين الجعبري	75

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم (مصحف ورش للنشر الحاسوبي)

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، المحقق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، 2006م – 1427هـ.
2. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار، أبو داوود سليمان بن نجاح، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1427هـ.
3. الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع، عني بقراءته: محمد خلف الحسيني، المكتبة الأزهرية للتراث، ط1، 1420هـ.
4. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو 2002م.
5. إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري، إلياس بن أحمد حسين البرماوي، تقديم: فَضيلة المقرئ الشيخ محمَّد تميم الزّعبي،

دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 1421هـ.

6. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابانى، عنى بتصحيحه وطبعه: محمد شرف الدين بالتقايا، والمعلم: رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

7. تاريخ القراءات في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد أبّاه، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسسكو، 2001م، السحب مكتبة بني ازناسن، سلا، المملكة المغربية.

8. التيسير في القراءات السبع، الداني، تحقيق: خلف الشغدلي، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، ط1، 1436هـ.

9. جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام مدينة فاس، أحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م، عدد الأجزاء: 1.

10. حلّة الأعيان على عمدة البيان، حسن بن علي بن طلحة الرجراجي، رسالة دكتوراه، الباحث: محمد الصديق ذهبي، تحت إشراف: أ د. عبد الكريم بوغزالة، جامعة الوادي، 1445/ 1446هـ.

11. خزانة التراث – فهرس مخطوطات، قام بإصدارها مركز الملك

فيصل، المملكة العربية السعودية.

12. درّة الحجال في أسماء الرجال، أبي العباس أحمد بن محمد، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط1، 1391هـ/ 1971م.

13. سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، الشريف عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني (ت: 1345هـ)، تحقيق: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

14. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت: 748هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط 3، 1405هـ.

15. شجرة النور الزّكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الكتاب العربي، لبنان.

16. الطراز شرح ضبط الخرّاز، التنسي، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1420هـ.

17. غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر.

18. القراء والقراءات بالمغرب، سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1410هـ.

19. قواعد تحقيق المخطوطات، صلاح الدّين المنجد، دار الكتاب الجديد، لبنان، ط 7، 1987م.

20. القواعد والإشارات في أصول القراءات، الحموي الحلبي، المحقق: الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط1، 1406 هـ - 1986م.

21. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر – بيروت، ط3، 1414هـ.

22. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: 1981 م.

23. المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1407هـ.

24. المحكم في نقط المصاحف، الداني، تحقيق: عزّة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، سوريا، ط 2، 1418هـ.

25. مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود، سليمان بن نجاح، الأندلسي (ت:496هـ)، مجمع الملك فهد، المدينة المنورة، سنة الطبع: 1423هـ.

26. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، عدد الأجزاء: 13.

27. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار، تحقيق / مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، عدد الأجزاء: 2.

28. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت: 748هـ)، المحقق: طيار آلتي قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، اسطنبول، 1416هـ.

29. المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، الإمام الداني، تحقيق: بشير الحميري، دار البشائر، لبنان، الطبعة: الأولى، 1437هـ/ 2016م.

30. موسوعة أعلام المغرب، تنسيق تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1996م، عدد الأجزاء: 10.

31. النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، سيدي إبراهيم المارغني، دار الفكر، بيروت، 1428-1429هـ/ 2008م، عدد الأجزاء: 1.

32. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

33. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، تحقيق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ط2، 2000م، عدد الأجزاء: 1.

34. اليواقيت الثمينة في أعيان مذهب عالم المدينة، محمد البشير ظافر الأزهري، طبعة مطبعة الملاجئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، 1324هـ، عدد الأجزاء: 1.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
القسم الأول: الدراسة	
1.تعريف بمصطلحات العنوان	7
1.1. تعريف الهمز	9
2.1. أصول الهمز	9
3.1. النقل وأحكامه عند الإمام ورش	12
2. التعريف بالإمام أبي زيد ابن القاضي	15
1.2. حياته الشخصية	15
2.2. حياته العلمية	18
3. التعريف بالكتاب المحقَّق	25
1.3. الدافع من تحقيقها وتوثيقها	25
2.3. موضوع المخطوط ومصادر المؤلف فيه	27
3.3. اختيارات ابن القاضي في كتابه	32
4.النسخ المعتمدة في التحقيق	34
5.عملي في الدراسة والتحقيق	42

1.5. عملي في الدراسة	42
2.5. عملي في التحقيق	43
القسم الثاني :النص المحقَّق	
رسالة: إزالة الشّك والالتباس في نقل ﴿ أَلَمۡۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾	
مقدمة	47
القصد من هذه الرسالة	48
فصل ضبط حركة الهمز للساكن قبلها	50
حكم تشديد الميم والخاتمة	84
خاتمة	87
الفهارس العامة	89
فهرس الأعلام	91
فهرس مصادر المؤلف في كتابه	92
فهرس المصادر والمراجع	93
فهرس الموضوعات	99